الأمم المتحدة

DP/FPA/2023/6

Distr.: General
19 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2023
من 5 آيار/مايو إلى 9 كانون الثاني/يناير 2023، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للسكان – التدقيق الداخلي والتحقيق

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقرير مكتب خدمات التدقيق الداخلي والتحقيق

المعني بأنشطة التدقيق الداخلي والتحقيقات الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عام 2022

الملخص

استجابة لقرارات المجلس التنفيذي رقم 2/2015 و13/2015 و15/2022 و22/2022 وقرارات المجلس السابقة الوثيقة الصلة، تقدم مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (OAIS) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرًا مرفقًا يتناول خدمات التدقيق الداخلي، والتحقيق، والخدمات الاستشارية للعام المنتهي يوم 31 ديسمبر عام 2022.

يتضمن التقرير معلومات عن (أ) ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (OAIS)، و(ب) رأي التدقيق الداخلي في الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، و(ج) بيان عن استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وتوافقه مع المعايير المهنية، و(د) موارد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2022، و(هـ) نتائج تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2022، و(و) المسائل والتوصيات الهامة الناتجة عن عمليات التدقيق والتحقيقات والخدمات الاستشارية، و(ز) الإفصاح العلني عن تقارير التدقيق الداخلي، و(ح) التحقيقات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بطبيعة الحالات التي جرى تلقيها، والتحقيق فيها، والإجراءات المتخذة.

تتوفر المرفقات الملحقة بهذا التقرير على نحو منفصل على الموقع الإلكتروني لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفقًا لما طلبه المجلس التنفيذي[1] وحسب الاقتضاء، فإن الخطوط الحمراء المحتملة، والمخاطر الناشئة، وقضايا الرقابة الداخلية، ونتائج التدقيق، وحالة التحقيقات، التي ظهرت من عمل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عام 2022 والتي تتطلب اهتمامًا خاصًّا من المجلس التنفيذي هي كما يلي:

(أ) أدت عملية غير ملائمة للتحويلات النقدية من قِبل مكتب قطري إلى شركائه المنفذين إلى ظهور مخاطر عالية تتمثل في عدم الامتثال للوائح المصرفية المحلية، والاحتيال واختلاس الأموال بسبب التعامل مع مبالغ نقدية كبيرة، وانعدام الأمن، لا سيما بالنسبة إلى أولئك الذين ينقلون العملة الصعبة ويديرونها، إضافة إلى المكاسب أو الخسائر المحتملة غير المبلغ عنها من صرف العملات. وأُبلغ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بأن هذه الممارسة سائدة بين منظمات الأمم المتحدة في البلد. عند الإخطار بالمشكلة من قِبل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، اتخذت الإدارة إجراء فوريًّا لوقف هذه الممارسة وسعت إلى عملية بديلة لتحويل الأموال بشكل مناسب إلى الشركاء في البلد.

[1] مقرر المجلس التنفيذي 22/2022.
ملاحظة: جهز صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الوثيقة الحالية برمتها.

250523 250523 23-09932 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب) حالات التأخير في التخليص الجمركي لإمدادات البرامج في أحد المكاتب القطرية بسبب طول فترة المعالجة الجمركية جراء تغيير الإجراءات الحكومية للرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية على الواردات للاستخدام غير المباشر لوكالات الأمم المتحدة. وقد أثر ذلك في توقيت وتوافر إمدادات البرنامج للتوزيع في البلد. وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، أشرك المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان نظيره الحكومي في إنجاز عملية تقديم الطلبات وتعجيل عملية التخليص الجمركي.

(ج) تأخر كبير في تنفيذ مشروع تعداد السكان والمساكن بسبب الوضع الاجتماعي والسياسي السائد وانعدام الأمن في بلد واحد. ونتيجة لذلك، سجل المكتب القطري استخدامًا منخفضًا للميزانية (0.7 مليون دولار) مقارنة بالميزانية المتاحة للبرمجة (18.2 مليون دولار). لم يتسبب التأخير في عدم تنفيذ المشروع فحسب بل قد يؤدي أيضًا إلى استرداد مبالغ كبيرة للجهة المانحة المعنية. وبدعم من المكتب الإقليمي ذي الصلة، بدأ المكتب القطري مناقشات مع نظيره الحكومي والجهة المانحة بشأن سبل المضي قدمًا، بما في ذلك استكشاف بدائل للتعداد لإنتاج بيانات سكانية تسترشد بها القرارات الإنمائية و/أو إعادة توظيف الأموال المتاحة.

(د) وقد اختفت معدات التعداد وغيرها من اللوازم التي اشتراها صندوق الأمم المتحدة للسكان وسُلمت إلى شريك تنفيذي حكومي في أحد البلدان من مستودع كانت تُخزن فيه هذه العناصر. وقد أكدت عملية مراجعة الحسابات التي أُجريت بتكليف من المكتب القطري المعني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الخسارة وقدّرتها بمبلغ 1.3 مليون دولار. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الإدارة تستكشف خيارات التعويض.

(ه) وقد أثر التأخر في إعادة تنسيق الهيكل التنظيمي والتأخيرات في ملء الوظائف الشاغرة سلبًا في قدرة المكتب القطري على التكيف بسرعة مع التوسع الكبير في حجم البرنامج الناجم عن العديد من أنشطة الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. وقد عانى المكتب القطري نقاط ضعف كبيرة في إدارة مخزون لوازم البرامج، بما في ذلك رصد السلع الأساسية في نقاط تقديم الخدمات، وفقدان أصول تكنولوجيا المعلومات بقيمة 25,798 دولارًا. وبعد التدقيق، عمل المكتب القطري على نحو وثيق مع المكاتب ذات الصلة في المقر والمكتب الإقليمي لتحقيق الاستخدام الأمثل لإجراءات المسار السريع. وقد وضع المكتب القطري عملية صارمة لتحديد موقع الأصول المفقودة واسترجاع معظمها.

(و) بخصوص التحقيقات، تفاقم عبء العمل الكبير بالفعل على الفرع بسبب الزيادة المفاجئة في الشكاوى الواردة في عام 2022 (166) مقارنة بـ 116 شكوى في عام 2020 و118 شكوى في عام 2021. واعتمد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق إجراءات لتعجيل عملية التحقيق وحصل على موافقة المدير التنفيذي لاستحداث وظائف إضافية لدعم الفريق.

عناصر المقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي:

لاحظ ما يلي: (أ) هذا التقرير (DP/FPA/2023/6)، الذي جرى تنسيقه مع تقارير الصناديق والبرامج الأخرى، تمشيًا مع مقرر المجلس التنفيذي 10/2020، (ب) ورأي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المبين في هذا التقرير، (ج) والتقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة (DP/FPA/2023/6/Add.1)، و(د) رد الإدارة عليها وعلى هذا التقرير (DP/FPA/2023/6/Add.2)،

يعرب عن دعمه المستمر لتعزيز وظائف مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في تنفيذ ولايته وسبل المضي قدمًا الموضحة في هذا التقرير لجعل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أكثر ملاءمة للغرض.

المحتويات

I. مقدمة 4

II. الولاية 4

III. الرأي 4

أ. مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق 4

ب. أساس رأي التدقيق الداخلي 5

ج. استثناءات من رأي التدقيق الداخلي 5

د. مجمل رأي التدقيق الداخلي 5

IV. بيان استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومطابقتها لمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ التحقيق 6

V. التوظيف والميزانية في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 6

VI. تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2022 8

VII. أنشطة التدقيق الداخلي ونتائجها 9

أ. الممارسات الجيدة 9

ب. المسائل المتعلقة بتدقيق الحسابات، والتوصيات، والتنفيذ 10

ج. تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي 14

د. إصدار ونشر تقارير التدقيق الداخلي 14

VIII. أنشطة التحقيق والنتائج 15

IX. خدمات استشارية بشأن المسائل المتعلقة بتدقيق الحسابات والتحقيق 24

X. الإشراف على ومراقبة وتنسيق أنشطة التدقيق والتحقيق 26

XI. التقدم المحرز في المسارات والتوصيات المحددة لتنفيذها في عام 2022 27

XII. نظرة عامة على خطط العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2023 28

أ. خطة عمل التدقيق الداخلي 28

ب. خطة عمل التحقيق 29

XIII. سبل المضي قدمًا 29

الملحقات

1. أساس رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2022 بشأن حوكمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية
2. الهيكل التنظيمي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق مع الوظائف المؤقتة
3. ملخص القضايا الشائعة والعالية الخطورة المشار إليها في تقارير التدقيق لعام 2022
4. ملخص تقارير التحقيق والختام الصادرة في عام 2022، حسب نوع الادعاء، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022
5. استعراض مفصّل للحالات المسجلة في عام 2022 والحالات المرحلة لعام 2023
6. تقارير التدقيق والمذكرات الاستشارية الصادرة في عام 2022
7. مؤشرات الأداء الرئيسية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق

التذييلات

1. التقرير السنوي للّجنة الاستشارية المعنية بالرقابة 2022
2. ردود الإدارة على التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق والتقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة

(الملحقات والتذييلات متاحة على موقع الويب التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان)

I.مقدمة

1. يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي ملخصًا لخدمات التدقيق الداخلي، والتحقيقات، والخدمات الاستشارية التي قدمها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان (OAIS) في عام 2022. ويقدم تأكيدًا للاستقلال التنظيمي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق ورأيًا عامًا عن ملاءمة وفعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة بالمنظمة. ويقدم التقرير: (أ) تحديثات عن التقدم المحرز في المسارات والتوصيات التي حددها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لتنفيذها في عام 2022، بما في ذلك "سبل المضي قدمًا – 2022 وما بعده" في التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2021، و(ب) نظرة عامة حول خطط العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2023، و(ج) نظرة عامة موجزة عن الأنشطة والمبادرات المخطط لها لعام 2023 وما بعده.

II.الولاية

2. تستند ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق إلى المادة السابعة عشرة من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان[2]، وإطار المساءلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان[3]. وهي تنص على أن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق يجري بمفرده ويدير وظائف الرقابة التالية أو يخوّل الآخرين إجراءها أو إدارتها: (أ) خدمات التدقيق الداخلي المستقلة (ملاءمة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات التحكم الداخلية والاستخدام الاقتصادي والفعال للموارد)، و(ب) وخدمات التحقيقات (الإبلاغات عن الأفعال غير المشروعة). قد يقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أيضًا الخدمات الاستشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالقدر الذي لا يمس باستقلاليته وموضوعيته.

أ. يخضع ميثاق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الحالي لعام 2018 للمراجعة منذ أواخر عام 2022. جرى اقتراح المراجعة من أجل: (أ) تجسيد التغييرات التي طرأت على بعض الأدوار والمسؤوليات لمديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق (أي أمين اللجنة الاستشارية للرقابة ومنسق صندوق الأمم المتحدة للسكان لوحدة التفتيش المشتركة)، التي نُقلت إلى مكتب المدير التنفيذي، و(ب) تحديد علاقات العمل والإبلاغ بشكل أوضح بين مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وفريق النزاهة، ولجنة رصد الامتثال للرقابة (لجنة رصد التدقيق سابقًا)، والمدير التنفيذي، واللجنة الاستشارية للرقابة، والمجلس التنفيذي، و(ج) تنفيذ فرص التحسن الذي جرى تحديده من تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي لعام 2021، و(د) تنفيذ توصيات مجلس مدققي الأمم المتحدة[4]، و(هـ) تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي بشأن التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2021 والتقرير عن "تقييم استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في صندوق الأمم المتحدة للسكان"، و(و) تقديم إرشاد أوضح بشأن التعامل مع الادعاءات المتعلقة بالمسؤولين الرئيسيين وكبار مسؤولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفوه، و(ز) تقديم التوجيه بشأن إعلانات الاستقلال وتضارب المصالح من قِبل موظفي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

3. وجرى تقديم مشروع الميثاق المنقح إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المدير التنفيذي لاستعراضه في آذار/مارس 2023، وبعد ذلك سيُقدّم رسميًّا إلى اللجنة الاستشارية للرقابة لطلب توصيته للموافقة عليه من قِبل المدير التنفيذي.

III.الرأي

أ. مسؤوليات إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق

4. تتولى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان مسؤولية التصميم المناسب لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة والحفاظ عليها بشكلٍ فعال لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية. ومكتب خدمات التدقيق والتحقيق مسؤول عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه العمليات استنادًا إلى نطاق العمل المضطلع به، وكذلك -عند اختبار الفعالية التشغيلية على النحو المناسب – الاعتماد على ضوابط الخط الثاني التي وضعتها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان، والضوابط التي وضعتها أطراف ثالثة والتي يستعين بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بمصادر خارجية للقيام ببعض العمليات التجارية.

---

[2] https://www.unfpa.org/admin-resource/unfpa-oversight-policy.

[3] انظر DP/FPA/2007/20.

[4] جرى إصدار التوصيات في نوفمبر 2022 أثناء التدقيق المؤقت للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2022 وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قد تلقى بعد الرسالة الإدارية النهائية التي تتضمن توصيات مجلس المدققين.

ب. أساس رأي التدقيق الداخلي

5. يعتمد الرأي على ما يلي (التفاصيل متوفرة في الملحق 1):

(أ) نتائج عمليات تدقيق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التي اختتمت بين 1 يناير و31 ديسمبر 2022 في تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2022، والمعرفة والخبرة التراكمية في مجال التدقيق النابعة من عمليات تدقيق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المكتملة في السنوات السابقة، وتعتبر ذات صلة،

(ب) حالة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي،

(ج) ضوابط الخط الثاني بناءً على التقارير التي جرى الحصول عليها من الإدارة،

(د) النظر في العيوب المادية في مجمل الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط في الإطار العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي قد تضعف بشكل فردي أو جماعي من تحقيق أهداف المنظمة، على النحو المُشار إليه فيما يلي:

(i) النهج المُنسَّق لعمليات تدقيق التحويلات النقدية،

(ii) التقييمات الذاتية للرقابة التي أكملتها المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، وبعض وحدات الأعمال بالمقر في عام 2022،

(iii) النتائج والتوصيات التي أوردها مجلس مدققي الأمم المتحدة في مذكراته لتدقيق البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2022،

(iv) حالات التحقيق المدعمة بالأدلة في عام 2022 التي تنطوي على ادعاءات تؤثر في الموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والموظفين، ورفاهية المستفيدين، فضلاً على المخاطر العامة المتعلقة بالسمعة،

(v) ونتائج التقييمات الإستراتيجية وتقييمات مخاطر الاحتيال التي أُنجزت باعتبارها جزءًا من عملية إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) التي تنفذها الإدارة، بالقدر المتاح، عند إعداد هذا الرأي.

ج. استثناءات من رأي التدقيق الداخلي

6. في عام 2022، ومثلما هو الحال في السنوات السابقة، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإسناد المهام المهمة إلى منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك: (أ) أنشطة محددة خاصة بإدارة الموارد البشرية، و(ب) إعداد المرتبات والمدفوعات الخاصة بالموظفين وأصحاب عقود الخدمات، و(ج) معالجة المدفوعات، و(د) إدارة الخزانة، و(هـ) استضافة نظام تخطيط موارد المؤسسة وإدارته، و(و) خدمات تكنولوجيا المعلومات الأخرى. واعتمدت إدارة الصندوق على أنشطة الإدارة والرقابة الائتمانية التي اضطلعت بها منظمات الأمم المتحدة التي أُسندت إليها هذه المهام، فيما يتعلق بمدى ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة ذات الصلة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. تخضع الوظائف التي تم إسنادها إلى مصادر خارجية لأحكام التدقيق الداخلي المنصوص عليها في سياسات وإجراءات منظمات الأمم المتحدة المعنية ولا يشملها رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. تلقى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تأكيدًا من مكتب التدقيق والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن معظم وظائف الاستعانة بمصادر خارجية قد جرت تغطيتها من خلال عمليات التدقيق التي أجراها في السنوات الأخيرة بدءًا من 2017 إلى 2022. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المورد الرئيسي لهذه الخدمات لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ب. وأيضًا، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإسناد العديد من وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جهات خارجية، بما في ذلك استضافة الأنظمة المهمة (مثل: البريد الإلكتروني، والتخزين السحابي، والاستضافة على الموقع)، إلى مزودي الخدمات من الأطراف الخارجية. تخضع هذه الأحكام لأحكام التدقيق الداخلي المنصوص عليها في سياسات وإجراءات الأطراف الثالثة المعنية ولا يشملها رأي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

د. مجمل رأي التدقيق الداخلي

7. ويتمثل الرأي العام لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق في أن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان كانت *"مرضية جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسين"*، وهذا يعني أن هذه النظم والعمليات صُممت بشكل ملائم وتعمل بفعالية ولكنها تحتاج إلى بعض التحسين لتوفير ضمان معقول بإمكانية تحقيق أهداف وحدات الأعمال أو العمليات التي جرى تدقيقها. ومع ذلك، لم يتم تقييم أي من المسائل المحددة على أنها تنطوي على إمكانية تعريض هذا الإنجاز للخطر الشديد.

IV.بيان استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ومطابقتها لمعايير التدقيق الداخلي ومبادئ التحقيق

8. يؤكد مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق للمجلس التنفيذي بموجب هذا أن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق يحتفظ باستقلالية مؤسسية في عام 2022. بفضل الموارد المتوفرة والسلطة المفوضة لمديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، تحرر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق من التدخل في تحديد نطاق التدقيق الخاص به وفي تنفيذ ونقل نتائج أعماله.

ج. يجري مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أعمال التدقيق الداخلي الخاصة به بما يتفق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (التي يُشار إليها باسم *المعايير*) ومدونة قواعد سلوك معهد المدققين الداخليين، المعتمدة للاستخدام من قِبل ممثلي خدمات التدقيق الداخلي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في يونيو 2002.

9. ويجري مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التحقيقات وفقًا لقواعد ولوائح موظفي الأمم المتحدة لموظفي الأمم المتحدة، وميثاق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، والإطار التأديبي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وسياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمبادئ والقواعد التوجيهية الموحدة للتحقيقات، على النحو الذي أقره المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين، الذي عُقد في يونيو 2009. ويسترشد بمجموعة قوانين محاكم الأمم المتحدة للنزاع والاستئناف وأفضل ممارسات التحقيق، على النحو المعتمد من الهيئات التحقيقية النظيرة.

د. يفوض ميثاق مكتب خدمات التدقيق و*المعايير*[5] مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بالحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين (QAIP) الذي يتضمن تقييمات مستمرة ودورية لمجموعة كاملة من أعمال التدقيق الداخلي والاستشارات التي تجريها وظيفة التدقيق الداخلي. وتشمل هذه التقييمات المستمرة والدورية (أ) عمليات صارمة وشاملة، و(ب) الإشراف والاختبار المستمرين للتدقيق الداخلي والعمل الاستشاري، و(ج) عمليات التحقق الدورية من التوافق مع تعريف التدقيق الداخلي، ومدونة الأخلاقيات و*المعايير*، و(د) القياسات والتحليلات المستمرة لمقاييس الأداء (إنجاز خطة التدقيق الداخلي، ووقت الدورة، والتوصيات المقبولة، ورضا العملاء). إذا كانت نتائج التقييم تشير إلى مجالات التحسين من خلال وظيفة التدقيق الداخلي، فستقوم مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتنفيذ التحسينات من خلال برنامج ضمان الجودة والتحسين (QAIP)[6]. لضمان الامتثال وإدارة البرنامج، أنشأ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وحدة مخصصة لضمان الجودة، والسياسة، والإبلاغ (QAPR) في مكتب مديرة خدمات التدقيق والتحقيق. الهدف الرئيسي للوحدة هو ضمان قيام مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتقديم خدمات عالية الجودة وصياغة برامج وإجراءات التدقيق الخاصة بها، بما في ذلك إعداد تقاريرها، بما يتوافق مع *المعايير*.

10. وتتم المحافظة على نتائج التحقيقات ذات الجودة العالية وإنجازها بشكل أسرع داخل فرع التحقيقات من خلال موظفي التحقيق التابعين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتوظيف استشاريين يركزون في ضمان الجودة. ويُكلف هؤلاء الاستشاريون والموظفون في مجال ضمان الجودة باستعراض الأسس الإثباتية لنتائج التحقيق، وسلامة منهجية التحقيق، ودقة التحقيقات، والتقيد بالتزامات الإجراءات القانونية الواجبة، والامتثال لممارسات ومعايير التحقيق المقبولة دوليًا. إضافة إلى ذلك، عزز فرع التحقيقات قدرته في مجال الطب الشرعي الرقمي من خلال توظيف خبير في المجال. وسيؤدي ذلك أيضًا إلى إجراء تحقيقات أكثر كفاءة وتحسين الجودة الشاملة لأنشطة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في مجال التحقيق ومنتجات العمل.

V.التوظيف والميزانية في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق

11. وفي إطار تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الهيكلة من خلال إعادة تصنيف الوظائف وإعادة انتداب الموظفين، كان لدى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 30 وظيفة معتمدة، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022: 4 في مكتب المديرة، و13 في فرع التدقيق الداخلي للحسابات، و13 في قسم التحقيقات. ومن بين الوظائف الـ 30، كانت 8 وظائف شاغرة وقت كتابة هذا التقرير – ولا تزال عملية التوظيف جارية[7]. الشواغر الثمانية هي كما يلي: 1 في الإدارة[8]، 3 في التدقيق الداخلي، و4 في التحقيق. وقد نجمت أربع وظائف شاغرة عن ترقيات لشاغلي الوظائف السابقين، اثنتان منها عن طريق التقاعد وإنهاء خدمة الموظفين، واثنتان أخريان بسبب عمليات إعادة التصنيف التي أدت إلى خلق وظائف جديدة، وواحدة بعد التوظيف غير الناجح بعد انسحاب المرشح المختار.

---

[5] سلسلة المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي 1300 "برنامج ضمان الجودة والتحسين"

[6] الاستشارة العملية 1310-1: "متطلبات برنامج ضمان الجودة والتحسين".

[7] ولا تزال أربع عمليات توظيف منفصلة جارية لملء جميع الشواغر التسعة.

[8] ومن بين الشواغر وظيفة مدير مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التي يشغلها حاليًا المدير المؤقت بعقد مؤقت .لا يزال التوظيف لهذا المنصب مستمرًا، بعد عمليتي توظيف فاشلتين في عام 2022.

ه. وجرى زيادة عدد موظفي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بخبراء استشاريين جرى تعيينهم خلال العام على النحو التالي: 3 في الإدارة، و11 في التدقيق الداخلي للحسابات، و5 في التحقيقات.

12. ازداد إجمالي معدل الوظائف الشاغرة في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2022 حيث بلغ 27 في المائة مقارنةً بنسبة 22 في المائة لعام 2021 (انظر جدول 1 أدناه). وجاءت الزيادة بسبب الوظائف الشاغرة بسبب ترقيات الموظفين، والتقاعد، والاستقالات في عام 2022. وكانت عمليات التوظيف للوظائف الشاغرة في نهايتها وقت كتابة هذا التقرير.

الجدول 1. التوظيف والميزانية في نهاية عام 2021 و2022، حسب وحدة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق

	التدقيق الداخلي		التحقيقات		المديرية		الإجمالي	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022*
D2 والمناصب على المستوى المهني – المعتمدة	12	12	9	12	2	3	**23**	**27**
المناصب على المستوى المهني – المشغولة	9	9	8	8	1	2	**18**	**19**
مناصب الدعم – المعتمدة	1	1	1	1	2	1	**4**	**3**
مناصب الدعم – المشغولة	1	1	1	1	1	1	**3**	**3**
المناصب الشاغرة	**3**	**3**	**1**	**4**	**2**	**1**	**6**	**8**
مخصصات الميزانية *(بآلاف الدولارات)*	4 625	4 743	3 216	4 022	964	1 062	**8 805**	**9 827**
الاستفادة المثلى من الميزانية *(بآلاف الدولارات)*	3 626	3 949	2 487	2 820	850	949	**6 963**	**7 718**
المتبقي من الميزانية *(بآلاف الدولارات)*	**999**	**794**	**729**	**1 202**	**114**	**113**	**1 842**	**2 109**

(*) ملاحظة: قد لا تكون أرقام 2022 نهائية، رهنًا بوضع اللمسات الأخيرة على إغلاق الحسابات.

13. وبالمقارنة مع عام 2021، زادت ميزانية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المخصصة لعام 2022 بمقدار 1.0 مليون دولار، وهو ما يمثل موارد إضافية لوظائف التحقيق والتدقيق في الميزانية المتكاملة الحالية، 2022-2025، كجزء من استجابة إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لقرارات المجلس التنفيذي الموجهة نحو ضمان المساءلة والشفافية الصارمة. وظلت الاستفادة المثلى من ميزانية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مستقرة بشكل عام، عند 79 في المائة في عام 2022 (80 في المائة في عام 2021)، وبلغت أرصدة الميزانية غير المنفقة 2.1 مليون دولار في عام 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى الوفورات من الوظائف الشاغرة والتكاليف التشغيلية. جرى ترحيل رصيد الميزانية غير المنفق إلى عام 2023، وفقًا للسياسة والإجراءات المطبقة المنقحة التي اعتمدتها الإدارة لتعزيز استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق استجابة لقرارات المجلس التنفيذي.

و. وسيُستخدم رصيد الميزانية غير المنفق، في هذه الأثناء، لخلق 11 وظيفة مؤقتة على أساس محايد من حيث الميزانية في عام 2023. ومن بين الوظائف الـ 11 المؤقتة، ستكون خمس وظائف في مكتب المدير (نائب المدير، والمساعد الخاص للمدير، ومدير العمليات، للإشراف على الدعم المالي والإداري، وأخصائي ضمان الجودة، المخصص للتحقيقات، وأخصائي آخر في ضمان الجودة، لدعم وحدة ضمان الجودة، والسياسة، وإعداد التقارير الجديدة). وستخصص ثلاث وظائف لفرع التدقيق الداخلي للحسابات وثلاث وظائف أخرى، بما في ذلك وظيفة لرئيس وحدة الاستيعاب، والسياسات، والإبلاغ، لفرع التحقيقات. يرد الهيكل التنظيمي الجديد لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق في الملحق 2.

14. وفي وقت كتابة هذا التقرير، وافق المدير التنفيذي على طلب ترحيل أرصدة الميزانية غير المنفقة لعام 2022 إلى عام 2023 لتمويل الوظائف المؤقتة، وذلك في أعقاب توصية حديثة قدمتها لجنة إدارة الموارد. ولذلك، سيجري ملء الوظائف المؤقتة باستخدام قائمة المرشحين من عمليات التوظيف الجارية.

ز. وتضمنت موافقة المدير التنفيذي 2.7 مليون دولار لتمويل الوظائف المؤقتة في عام 2024. ورهنًا بإجمالي الموارد المتاحة، ستُقترح احتياجات التمويل بعد عام 2024 لهذه الوظائف على المجلس التنفيذي، لإضفاء الطابع الرسمي عليها أو تنظيمها خلال استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، والميزانية المتكاملة، 2022-2025، في يونيو 2024.

VI.تنفيذ خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2022

15. يؤدي مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أنشطة الضمان الخاصة به عن طريق خطة تدقيق تستند إلى تقييم موثق للمخاطر في عالم التدقيق. تجري مراجعة خطة التدقيق من قِبل اللجنة الاستشارية للرقابة، التي أوصت بالموافقة عليها من قِبل المدير التنفيذي. ويُقاس الخطر من خلال مجموعة من المؤشرات التي تمثل التأثير المحتمل واحتمالية وقوع أحداث قد تؤثر تأثيرًا سلبيًّا في تحقيق أهداف وحدات الأعمال، والعمليات، والأنظمة التي يجري تقييمها.

ح. تضمنت خطة التدقيق لعام 2022 عدد 22 مهمة، جرى تأجيل 7 منها من عام 2021 أو السنوات السابقة، وذلك أساس لوضع اللمسات الأخيرة على تقارير التدقيق وإصدارها (جرى الانتهاء من مراحل العمل الميداني للتدقيق في عام 2021)، في حين كانت 15 مهمة جديدة سيجري البدء فيها واستكمالها خلال العام.

16. من بين التعاقدات السبعة التي جرى ترحيلها من عام 2021 والسنوات السابقة، جرى الانتهاء من ثلاثة (مع إصدار التقارير ونشرها في الربع الأول وواحدة في الربع الثالث من عام 2022). اعتبارًا من مارس 2023، جرى الانتهاء من مسودات التقارير المتعلقة بثلاث مهام، إما للإصدار (واحد) أو تعليقات الإدارة (اثنان)، وتطلب تقرير واحد إعادة تحديد نطاق المراجعة وتحديثها في عام 2023، نظرًا إلى مرور الوقت الكبير منذ إجراء مرحلة العمل الميداني للتدقيق.

ط. كانت حالة 14 من أصل 15 مهمة من المقرر أن تبدأ وتنتهي في عام 2022 على النحو التالي: (أ) إنجاز ست مهام، وإصدار التقارير الناتجة عنها ونشرها في غضون السنة، و(ب) إنجاز سبع مهام أيضًا، مع وضع مشاريع تقارير في مراحل مختلفة من عملية ضمان الجودة، مع رؤساء وحدات فرع التدقيق الداخلي للحسابات في المقام الأول، و(ج) صياغة تقرير واحد يقوم بها رئيس فريق تدقيق الحسابات المعني. المشاركة الوحيدة التي بدأت ولكن لم يجرِ تنفيذها كما هو مخطط لها في عام 2022 هي تلك المتعلقة بعمليات منع مخاطر الاحتيال واكتشافها، حيث تطلبت اتباع إجراءات الشراء الرسمية في تحديد وتوظيف شركة خدمات مهنية للاضطلاع بالعمل. كانت عملية التعاقد جارية في وقت كتابة هذا التقرير، مع بدء مرحلة تخطيط التدقيق في أبريل 2023.

17. جرى تنفيذ جميع عمليات التدقيق المخطط لبدئها في عام 2022، باستثناء تلك المذكورة أعلاه بشأن عمليات منع مخاطر الاحتيال والكشف عنها، بنجاح في العام مع مراجعة بعض تقارير التدقيق والانتهاء منها فقط التي امتدت إلى الربعين الأول والثاني من عام 2023.

ي. يوضح جدول 2 نتيجة خطة التدقيق القائمة على المخاطر لعام 2022 وحالة تنفيذها.

الجدول 2. حالة تنفيذ خطة التدقيق لعام 2022

نوع المهمة	الرقم	المهمة	الحالة (31 مارس عام 2023)
المهام التي بدأت في عام 2021 على أن تكتمل في 2022			
العملية التجارية	5	العطاء الفردي	التقرير رقم 1 صدر في 22 فبراير 2022 وجرى نشره.
		التسويق الاجتماعي	التقرير رقم 2 صدر في 7 مارس 2022 وجرى نشره.
		إدارة السفر في المقر	التقرير رقم 4 صدر في 1 أغسطس 2022 وجرى نشره.
		إجراءات المسار السريع	جرى تقديم مسودة التقرير إلى الإدارة للتعليق.
		إدارة الشركاء المنفذين	سيجري إعادة تحديد نطاق التدقيق وتحديثه في عام 2023.
البرنامج	1	مبادرة تسليط الضوء	مسودة التقرير في إطار ضمان الجودة (QA) — تعليقات الإدارة الواردة مؤخرًا — ويجري الانتهاء منها للإصدار.
المكتب القطري	1	الصومال	يخضع التقرير للمراجعة لإدراج الأحداث المهمة – يجري توجيه التعليقات النهائية للمدير *بالنيابة* لوضع اللمسات النهائية على التقرير لتعليقات الإدارة.
المجموع الفرعي	**7**		
المهام التي بدأت على أن تكتمل في 2022			
العمليات التجارية	3	التجهيز السابق للوازم	جرى الانتهاء من إصدار التقرير.

نوع المهمة	الرقم	المهمة	الحالة (31 مارس عام 2023)
		عملية الشراء من طرف ثالث	جرى الانتهاء من إصدار التقرير.
		عملية إدارة مخاطر الاحتيال	جرى الانتهاء من التعاقد في مارس 2023، التخطيط للتدقيق يبدأ في أبريل 2023.
المكاتب القطرية	12	السنغال	التقرير رقم 3 صدر في 23 مايو 2022 وجرى نشره.
		هايتي	التقرير رقم 5 صدر في 25 أكتوبر 2022 وجرى نشره.
		موزمبيق	التقرير رقم 6 صدر في 22 ديسمبر 2022 وجرى نشره
		نيبال	التقرير رقم 7 صدر في 29 ديسمبر 2022 ومع البعثة الدائمة.
		ليبيا	التقرير رقم 8 صدر في 31 ديسمبر 2022 وجرى نشره.
		غانا	التقرير رقم 9 صدر في 31 ديسمبر 2022 وجرى نشره.
		بوليفيا	مسودة التقرير في إطار ضمان الجودة (Q1) – مع المدير *بالنيابة* لإصدار التقرير النهائي.
		بوروندي	مسودة التقرير في إطار ضمان الجودة (Q1) – مع المدير *بالنيابة* لإصدار التقرير النهائي.
		الهند	مسودة التقرير بموجب ضمان الجودة (Q1) – مع الإدارة للتعليقات.
		إرتريا	مسودة التقرير بموجب ضمان الجودة (Q2) – قيد المراجعة من قِبل المحرر.
		مدغشقر	مسودة التقرير بموجب ضمان الجودة (Q2) – قيد المراجعة من قِبل المحرر.
		إندونيسيا	تجري صياغة التقرير من قِبل قائد الفريق المعني (Q2).
المجموع الفرعي	**15**		
المجموع الكلي	**22**		

VII. أنشطة التدقيق الداخلي ونتائجها

أ. الممارسات الجيدة

18. استنادًا إلى تسعة تقارير تدقيق صدرت في عام 2022، حدد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 47 ممارسة جيدة على المستويات الإستراتيجية، والتشغيلية، والامتثال، التي يمكن اعتمادها من قِبل وحدات الأعمال الأخرى في المنظمة. وتشمل الممارسات الجيدة الشائعة بين المكاتب القطرية ما يلي:

(أ) وشاركت خمسة مكاتب قطرية بفعالية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى في البلد من خلال الاضطلاع بأدوار قيادية والمشاركة في مختلف البرامج المشتركة أو مجموعات التنسيق المشتركة بين الوكالات والمجموعات العاملة، وهذا ما ساعد على تعزيز أو استدامة الشراكات الإيجابية مع المنظمات،

(ب) وحددت خمس عمليات تدقيق للمكاتب القطرية الاستخدام الفعال للاتفاقات الطويلة الأجل، إما عن طريق وضع اتفاقات طويلة الأجل خاصة بها أو باستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى، وهذا ما يتيح زيادة كفاءة وحسن توقيت شراء الإمدادات والخدمات والمواد الأخرى؛

(ج) واضطلعت أربعة مكاتب قطرية بجهود استباقية لتعبئة الموارد وتعاونت بفعالية مع الجهات المانحة، وهذا ما أدى إلى مساهمات متزايدة أو جديدة مقدمة من الجهات المانحة،

(د) وعقدت أربعة مكاتب قطرية ووثقت اجتماعات دورية بشأن مسائل الإدارة، أو البرامج، أو العمليات، وهذا ما عزز قدرتها على الرصد الفعال لحالة تنفيذ البرامج والعمليات وتنفيذ عمليات اتخاذ القرار في الوقت المناسب،

(ه) وسجلت أربعة مكاتب قطرية معدلات إنجاز عالية لجميع المراحل الثلاث من عملية تقييم الأداء وتطويره، وهذا ما ساعد على ضمان تلقي الموظفين ردود فعل بشأن الأداء في الوقت المناسب،

(و) وطورت ثلاثة مكاتب قطرية أدوات مختلفة، بما في ذلك الأدوات المتعلقة بجمع البيانات، ورصد، وإدارة حافظة الشركاء المنفذين، وإدارة تدفقات العمليات الحرجة، وتيسير الامتثال للسياسات والإجراءات، ومراقبة التكاليف، فضلاً على تطوير مجموعة من المهارات الاجتماعية والمالية. وأتاحت الأدوات للمكاتب العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة،

(ز) ووقعت ثلاثة مكاتب قطرية على خطط عمل مع الشركاء المنفذين في الوقت المناسب، وهذا ما أتاح بداية سريعة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية خلال العام،

(ح) وقد استخدم مكتبان قطريان تكنولوجيا المعلومات بنجاح. في إحدى الحالات، قام المكتب القطري سريعًا بتكييف ترتيبات العمل عن بُعد، عبر منصة افتراضية، أثناء أزمة إنسانية في البلاد، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية لتوصيل المعلومات الهامة المنقذة للحياة، والتعاون مع الموظفين والشركاء، ومتابعة النتائج المحددة لأنشطة الاستجابة الإنسانية. وفي المكتب القطري الآخر، استخدمت تكنولوجيا المعلومات لتعميم الإرشادات والمعلومات الأمنية بشكل فعال لموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان،

(ط) وفي مكاتب قطرية محددة، تتعلق الممارسات الجيدة الأخرى المحددة بما يلي: (i) البرمجة المبتكرة في مجالات الكفاءة الأساسية استنادًا إلى السياق القطري وبالتعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة لتحديد وجذب صانعي التغيير من الشباب، والمبتكرين للتأثير بشكل إيجابي في مجتمعاتهم المحلية من خلال تنفيذ مختلف المشاريع الأكاديمية، والتجارية، والمهنية، و(ii) إجراء استقصاءات التقييم الذاتي الرقابية بطريقة استشارية تؤدي إلى تحديد المخاطر التي تعكس بشكل عام الأهمية المالية والتعقيد في مجالات الأعمال التي تتصل بها، و(iii) مؤشرات ومعالم بارزة موثقة ومدعومة بشكل جيد في نظام المعلومات الإستراتيجي المؤسسي، و(iv) مبادرات بناء قدرات الموظفين لإعداد الموظفين بشكل ملائم لعملية إعادة تنظيم الموارد البشرية.

19. وتشمل الممارسات الجيدة التي جرى تحديدها من مراجعات مكاتب المقر وعمليات الأعمال المؤسسية ما يلي:

(أ) وحددت ثلاث عمليات تدقيق، كممارسة جيدة، تنمية واعتماد إجراءات تشغيل موحدة (SOP) لتوجيه إدارة الأنشطة التشغيلية الرئيسية، يشمل ذلك مجالات إدارة السفر، والمشتريات، وإنشاء المحتوى ونشره، وشراء وسائل الإعلام، ومعالجة المدفوعات، وتخصيص التبرعات عبر الإنترنت،

(ب) وقدمت إحدى وحدات المقر ندوات عبر الإنترنت ودورات تدريبية لدعم وتعزيز مهارات الموظفين وكفاءاتهم في المجالات الحيوية لإدارة السفر،

(ج) التجميع المستمر لموظفي فئة الخدمات العامة في المقر لتقديم الخدمات الإدارية، مثل السفر في مهام رسمية، بمزيد من الكفاءة،

(د) وجرى تحديد المخاطر التي يمكن أن تعوق تحقيق أهداف برنامج العطاء الفردي بشكل دوري، وتقييمها، وتوثيقها في مصفوفة المخاطر لسهولة المتابعة.

ب. المسائل المتعلقة بتدقيق الحسابات، والتوصيات، والتنفيذ

20. بالنسبة إلى مهام التأكيد الفردية[9]، يحدد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق إجمالي تقييم التدقيق بناءً على تقييمه لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة ذات الصلة على مستويات وحدات الأعمال أو العملية. في 2017، واتساقًا مع اقتراح ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة العامل (UN-RIAS) في 2016 المتعلق بتنسيق تقييمات التدقيق على مستوى المشاركة، اعتمد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق نظام تصنيف رباعي المقاييس لتقييم التدقيق.[10] في 2021، قام مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتبسيط تعريفات نظام تصنيف رباعي المقاييس لتقييم التدقيق، حيث جرى ترك ذلك لتقدير مدير ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة العامل. يلخص جدول 3 أدناه التقييمات حسب كل مجال تدقيق. وبالتشاور مع الإدارة ومع مراعاة الحاجة إلى الاعتماد المستمر للمعايير والتوجيهات الجديدة الصادرة عن معهد مدققي الحسابات الداخليين، سيواصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق استعراض وتبسيط تعاريف نظام التصنيف الخاص به.

ك. أصدر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تسعة تقارير تدقيق في عام 2022، جرى تصنيف ستة منها على أنها "مرضية جزئيًا، مع الحاجة إلى بعض التحسين" وثلاثة جرى تصنيفها على أنها "مرضية جزئيًا، مع الحاجة إلى تحسين كبير".

21. أدت التقارير التسعة إلى 106 توصيات، جرى تصنيف 62 منها (أي 58 في المائة) بـ "ذات أولوية قصوى".

[9] تتضمن خدمات التأكيد دراسة موضوعية للأدلة بغرض تقديم تقييم مستقل عن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة للمنظمة.

[10] انظر تقييمات وتعريفات التدقيق على https://www.unfpa.org/admin-resource/standard-definition-audit-terms.

الجدول 3. توزيع استنتاجات التدقيق حسب المنطقة والمجال المواضيعي لعام 2022

المجال المدقق	عدد عمليات التدقيق	مرضٍ	مرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى بعض التحسين ≠	مرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى تحسين كبير	غير مرض
عمليات تدقيق وحدة الأعمال:					
الدول العربية	1			X	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1		X		
شرق وجنوب إفريقيا	1			X	
آسيا والمحيط الهادئ	1		X		
غرب ووسط إفريقيا	2		X	X	
الإجمالي الفرعي – عمليات تدقيق وحدة الأعمال	*6*				
عمليات معالجة التدقيق					
تدقيق برنامج العطاء الفردي التابع لصـــندوق الأمم المتحدة للسكان	1		X		
تدقيق برنامج التسـويق الاجتماعي التابع لصـندوق الأمم المتحدة للسكان	1		X		
مراجعة عملية إدارة السفر، تمت معالجة السفر في مهام رسمية في المقر	1		X		
الإجمالي الفرعي – عمليات معالجة التدقيق	*3*				
الإجمالي	**9**	**-**	**6**	**3**	**-**

≠ بعد إعادة التقييم الدقيق لهذا التصنيف ومقارنته بتصنيفات المنظمات المماثلة وذات الصلة، وبدءًا من العام المقبل، سيظهر على أنه "مُرضٍ، مع الحاجة إلى بعض التحسين".

ل. عمليات تدقيق وحدة الأعمال

22. أجرى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ست عمليات تدقيق للمكاتب القطرية في عام 2022. وقد حددت نتائج عمليات التدقيق بعض المواضيع المشتركة في قضايا وتوصيات مراجعة الحسابات عبر المكاتب التي جرت مراجعة حساباتها.

م. وفي مجال إدارة المكاتب، هناك حاجة إلى إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر في الوقت المناسب، بدءًا بتحديد تصنيفات المخاطر بما يتناسب مع بيانات المخاطر في المجالات التي جرى تقييمها، ووضع خطط عمل وتنفيذها والإبلاغ عنها للتخفيف من المخاطر "الحرجة" و"المرتفعة" من خلال تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحتاج الموظفون إلى التدريب على تخطيط النتائج، ورصدها، والإبلاغ عنها، أيضًا يلزم تعزيز عمليات استعراض الجودة الحالية لضمان صياغة خطط النتائج الجيدة والإبلاغ الدقيق عن النتائج المحققة. وهناك حاجة إلى معالجة التأخيرات في استعراض مقترحات إعادة تنظيم الموارد البشرية، والموافقة عليها، وتنفيذها، واستكشاف إستراتيجيات لجذب وتوظيف المرشحين المناسبين وتنفيذها لملء الوظائف الشاغرة الرئيسية في المكاتب القطرية على وجه السرعة.

23. من منظور إدارة البرنامج، أعِد ونفِّذ إطار رصد شامل يشمل ويتتبع جميع مؤشرات المخرجات وتطوير الأدوات المناسبة للتخطيط الفعال لأنشطة المراقبة وتحديد نتائج الرصد، وتسجيلها، وتتبعها. وقد حددت عمليات تدقيق الحسابات عدة ثغرات في إدارة الشركاء المنفذين، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام النماذج التي تقضي بها السياسات في توثيق اختيار الشركاء المنفذين، وتوفير معلومات مفصلة عن ميزانيات خطة العمل ودقة الاستعراض، الذي يجريه موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان للتقارير المرحلية المقدمة من الشركاء. وبالمثل، جرى تحديد مسائل في إدارة إمدادات البرامج، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى عمليات أسرع للتخليص الجمركي للسلع الأساسية لتجنب رسوم التأخير المرهقة، ودعم الحكومات لتحسين ظروف المستودعات، وتبسيط إدارة سجلات الجرد، ورصد السلع الأساسية إلى نقاط تقديم الخدمات.

ن. في إدارة العمليات، يجب تعزيز الضوابط الإشرافية على معاملات الشراء لتحسين الامتثال للسياسات والإجراءات المعمول بها لزيادة الإنصاف، والنزاهة، والشفافية، وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال.

24. إضافة إلى المواضيع المشتركة في قضايا تدقيق الحسابات والتوصيات المحددة أعلاه، جرى تحديد العديد من القضايا العالية المخاطر، التي تتطلب اهتمامًا خاصًّا من المجلس التنفيذي، في عمليات تدقيق الحسابات المنجزة في عام 2022 التي تتعلق أساسًا بالمكاتب القطرية الفردية، على النحو التالي:

(أ) عملية غير مناسبة للتحويلات النقدية من قِبل مكتب قطري إلى شركائه المنفذين. وجراء نقص السيولة النقدية في البلد، لم يتمكن الشركاء المنفذون غير الحكوميين من الحصول على النقد من البنوك المحلية، وهذا ما جعلهم يفتحون حسابات مصرفية في بلدان أجنبية لتسهيل استلام وسحب الأموال من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وحوّل المكتب القطري الأموال إلى الحسابات المصرفية الخارجية للشركاء المنفذين المقومة بالدولار الأمريكي. ثم سافر ممثلو الشركاء المنفذين إلى الخارج للحصول على النقد بالدولار الأمريكي من المصارف الأجنبية، وعند عودتهم إلى البلد، حولوا النقدية إلى العملة المحلية، باستخدام سعر صرف غير رسمي لدفع أجور موظفيهم وبائعيهم. وأدت الممارسة إلى ارتفاع مخاطر عدم الامتثال للوائح المصرفية المحلية، والاحتيال واختلاس الأموال بسبب التعامل مع مبالغ نقدية كبيرة، وانعدام الأمن، لا سيما بالنسبة إلى أولئك الذين ينقلون العملة الصعبة ويديرونها، إضافة إلى المكاسب المحتملة غير المبلغ عنها من صرف العملات. وأُبلغ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بأن هذه الممارسة سائدة بين منظمات الأمم المتحدة في البلد. عند الإخطار بالمشكلة من قِبل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، اتخذت الإدارة إجراء فوريًّا لوقف هذه الممارسة وسعت إلى عملية بديلة لتحويل الأموال بشكل مناسب إلى الشركاء في البلد.

(ب) حالات التأخير في التخليص الجمركي لإمدادات البرامج في أحد المكاتب القطرية بسبب طول فترة المعالجة الجمركية جراء تغيير الإجراءات الحكومية للرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية على الواردات للاستخدام غير المباشر لمنظمات الأمم المتحدة. وقد أثر ذلك في توقيت وتوافر إمدادات البرنامج للتوزيع في البلد. وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة المتأثرة الأخرى، أشرك المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان نظيره الحكومي في إنجاز عملية تقديم الطلبات وتعجيل عملية التخليص الجمركي.

(ج) تأخر كبير في تنفيذ مشروع تعداد السكان والمساكن بسبب الوضع الاجتماعي والسياسي السائد وانعدام الأمن في بلد واحد. ونتيجة لذلك، سجل المكتب القطري استخدامًا منخفضًا للميزانية (0.7 مليون دولار) مقارنة بالميزانية المتاحة للبرمجة (18.2 مليون دولار). لم يتسبب التأخير في عدم تنفيذ المشروع فحسب بل قد يؤدي أيضًا إلى استرداد مبالغ كبيرة للجهة المانحة المعنية. وبدعم من المكتب الإقليمي ذي الصلة، بدأ المكتب القطري مناقشات مع نظيره الحكومي والجهة المانحة بشأن الموافقة على سبل المضي قدمًا، بما في ذلك استكشاف بدائل للتعداد لإنتاج بيانات سكانية تسترشد بها القرارات الإنمائية و/أو إعادة توظيف الأموال المتاحة.

(د) وقد اختفت معدات التعداد وغيرها من اللوازم التي اشتراها صندوق الأمم المتحدة للسكان وسُلمت إلى شريك تنفيذي حكومي في أحد البلدان من مستودع كانت تُخزن فيه هذه العناصر. وقد أكدت عملية مراجعة الحسابات التي أُجريت بتكليف من المكتب القطري المعني التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الخسارة وقدّرتها بمبلغ 1.3 مليون دولار. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الإدارة تستكشف خيارات التعويض.

(ه) وقد أثر التأخر في إعادة تنسيق الهيكل التنظيمي والتأخيرات في ملء الوظائف الشاغرة سلبًا في قدرة المكتب القطري على التكيف بسرعة مع التوسع الكبير في حجم البرنامج الناجم عن العديد من أنشطة الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. وأدى ذلك إلى عدم وجود موظفين مناسبين لأداء المهام الحيوية، وهو ما تسبب في أعباء عمل ثقيلة، والاعتماد بشكل كبير على المهمة الخاصة نفسها أو الموظفين المؤقتين. وأدت هذه الحالة إلى وجود بيئة عمل مرهقة وأثرت سلبًا في رصد أنشطة البرنامج. وقد عانى المكتب القطري نقاط ضعف كبيرة في إدارة مخزون لوازم البرامج، بما في ذلك رصد السلع الأساسية في نقاط تقديم الخدمات، وفقدان أصول تكنولوجيا المعلومات بقيمة 25,798 دولارًا. وفي أعقاب التدقيق، واستجابة لزيادة مجموعة المشاريع الإنسانية والمشاريع المترابطة، عمل المكتب القطري بشكل وثيق مع شعبة الموارد البشرية في المقر والمكتب الإقليمي ذي الصلة من أجل الاستخدام الأمثل لإجراءات المسار السريع لشغل وظائف إضافية وملء الوظائف الشاغرة (الوطنية والدولية على حد سواء). وبناء على ذلك، أجريت تعديلات على الهيكل التنظيمي للمكتب القطري، مع تحديد واضح للمسؤوليات والتسلسل الإداري. وقد وضع المكتب القطري عملية صارمة لتحديد موقع الأصول المفقودة وأبلغ الشرطة المحلية وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن بالأمر. ونتيجة لهذه الجهود، جرى استرداد 14 من أصل 19 من الأصول المفقودة، وجرى إبلاغ المقر الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالأصول الخمسة المتبقية، التي تبلغ قيمتها الصافية 292 دولارًا فقط، حيث جرى فتح ملف القضية لمزيد من المتابعة والتسوية.

25. وترد تفاصيل عن القضايا والتوصيات الشائعة والعالية الخطورة في الملحق 3.

ب. عمليات تدقيق المقر والعملية

26. أجرى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ثلاث مهام لتدقيق العمليات في المقر الرئيسي في عام 2022. كانت هذه عمليات تدقيق لبرنامج التسويق الاجتماعي، وخدمات إدارة السفر – السفر الرسمي الذي يجري معالجته في المقر الرئيسي، وبرنامج العطاء الفردي.

س. أدى تدقيق برنامج التسويق الاجتماعي[11] إلى الحصول على تقييم "مرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى بعض التحسين"، مع صدور توصيتين. يُشجع فرع أمن السلع على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة البرنامج لتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية المشاركة في عملية التسويق الاجتماعي وتحديد الملكية الواضحة وخطوط المساءلة. وفضلاً على ذلك، ينبغي تعزيز عمليات الرقابة والرصد المالية للبرنامج من خلال إنشاء آليات الإبلاغ للسماح بتتبع منتجات البرنامج وزيادة الوعي بين الشركاء المنفذين فيما يتعلق بالحاجة إلى استخدام نماذج الاتفاقيات المناسبة لأنشطة التسويق الاجتماعي.

27. أدى تدقيق خدمات إدارة السفر – السفر الرسمي الذي يجري معالجته في المقر الرئيسي[12] إلى الحصول على تقييم "مرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى بعض التحسين". أصدر التدقيق ست توصيات للمساعدة في تحسين العمليات في إدارة السفر – واحدة ذات أولوية عالية وخمس ذات أولوية متوسطة. يحتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى اعتماد نهج إستراتيجي لإدارة السفر يواكب المشهد المتغير للسفر المؤسسي والبيئي. وينبغي أن يراعي النهج كفاءة شراء تذاكر الطيران، وتجميع موارد المقر لترتيبات السفر، والامتثال لجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة. لتحسين تخطيط السفر، لربط الرحلات الرسمية بخطط العمل وتحليل بيانات السفر. ويلزم تحسين الامتثال لسياسات وإجراءات السفر، لا سيما فيما يتعلق بتقديم طلبات السفر وتقارير المصروفات في الوقت المناسب وتسجيل أيام الإجازات التي تؤخذ أثناء الرحلات الرسمية في وحدة الإجازات في نظام تخطيط الموارد في المنظمة.

ع. أدى تدقيق برنامج العطاء الفردي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان[13] إلى الحصول على إجمالي تقييم "مرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى بعض التحسين". وقد صدرت توصيتان على درجة عالية من الأولوية للمساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أُوصي بإجراء تقييم دقيق وشامل للمخاطر لتحديد عوامل الخطر في البرنامج وإدراجها في عملية إدارة المخاطر المؤسسية في نظام المعلومات الإستراتيجية المؤسسي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع مبادئ توجيهية أو إجراءات تشغيل موحدة لمعالجة وإدارة أي انتهاكات للأمن أو اختراق البيانات في حسابات أو أنظمة البرنامج من قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان أو مقدمي خدمات الطرف الثالث، بما في ذلك تحديد الهوية، والإخطار، والتقييم في الوقت المناسب، فضلاً على الإجراءات المناسبة التي يتعين اتخاذها في مثل هذه الحالات.

ج. إستراتيجية التدقيق الداخلي

28. شرع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في مراجعة إستراتيجية التدقيق الداخلي في أواخر عام 2022. وكانت إستراتيجية تدقيق الحسابات السابقة (والحالية)، التي وضعت في البداية في عام 2013 لتتماشى مع أهداف وغايات الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014-2017، هي الدافع للتخطيط السنوي لمهمة التدقيق الداخلي للحسابات لأكثر من 10 سنوات وتحتاج إلى صقل وتحديث.

ف. تهدف المراجعة إلى: (أ) تحسين مواءمة إستراتيجية التدقيق الداخلي للحسابات مع أهداف وغايات صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا سيما فيما يتعلق بالخطة الإستراتيجية، للفترة 2022-2025، والخطط المستقبلية، و(ب) تحديد وزيادة تغطية عالم تدقيق حسابات الصندوق من خلال إنجاز دورات مراجعة الحسابات أو تقليلها، لا سيما لوحدات الأعمال ذات المخاطر المتوسطة والمنخفضة، التي لم يتم تدقيق الكثير منها منذ أكثر من 15 عامًا، و(ج) اعتماد أساليب جديدة لتدقيق الحسابات (التدقيق المختلط، والتدقيق السريع، والمراجعات المكتبية، وعمليات التدقيق المحدودة النطاق، وتدقيق حسابات البلدان المنخفضة المخاطر باستمرار/على التوالي، وطريقة التدقيق والمراقبة عن بُعد – لقد عفا عليها الزمن الآن مع إيقاف تشغيل نظام أطلس – اعتمادًا على قدرات نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد) التي تعكس المبادرات الحالية في مجال التدقيق الداخلي والرغبة في زيادة تغطية التدقيق.

29. وتجري حاليًّا صياغة الإستراتيجية المنقحة وستقدم قريبًا لاستعراضها إلى اللجنة الاستشارية للرقابة وتوصية المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالموافقة عليها.

[11] رقم تقرير التدقيق: IA/2022-02 – تدقيق برنامج التسويق الاجتماعي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.
[12] Audit report number: IA/2022-04 – تدقيق عملية إدارة السفر، تمت معالجة السفر في مهام رسمية في المقر.
[13] رقم تقرير التدقيق: IA/2022-01 – تدقيق برنامج العطاء الفردي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ص. يوضح شكل 1 أدناه نظرة عامة على تقييمات التدقيق الداخلي في تقارير التدقيق الصادرة للفترة 2017-2022.

الشكل 1. نظرة عامة إلى تقييمات التدقيق الداخلي للفترة 2017-2022

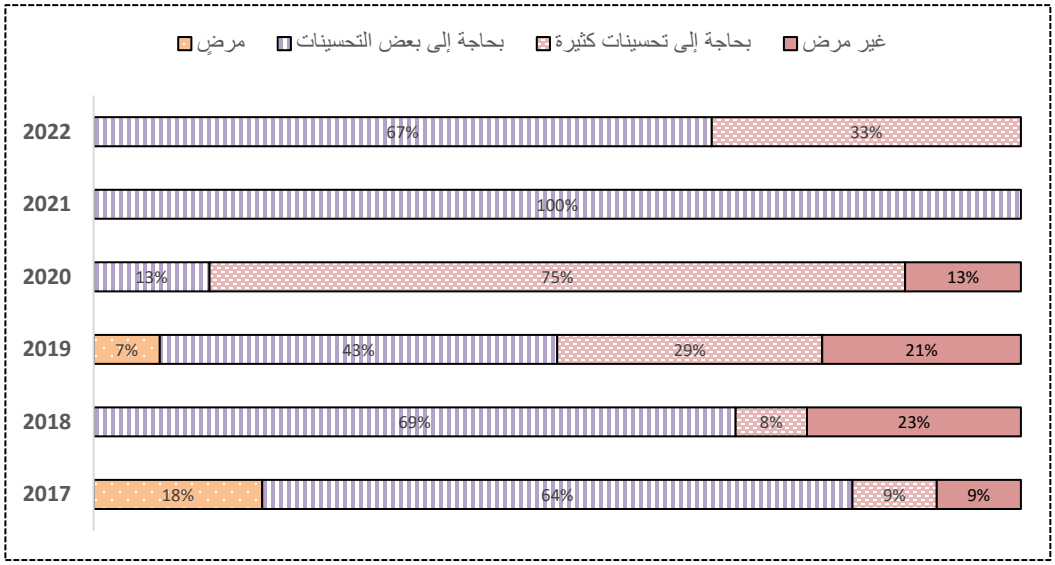

ج. تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي

30. معدل تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي الصادرة قبل 2022 كان 86 في المائة. ومن المقرر تنفيذ مائة بالمائة من التوصيات الصادرة في عام 2022 في عامي 2023 و2024. وافقت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان على كل ملاحظات وتوصيات التدقيق الداخلي المضمنة في تقارير التدقيق الصادرة في عام 2022. لم تُغلق أي توصية خلال العام بناءً على عدم موافقة الإدارة، أو قبول الإدارة للمخاطر، أو تجاوزها للأحداث، ومن ثم لم تعد قابلة للتطبيق.

ق. لم تُنفّذ أي توصية لتدقيق الحسابات منذ فترة طويلة، كما هو مبين في الجدول 4، منذ أكثر من 18 شهرًا.

الجدول 4. حالة تقادم التوصيات، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022

الأولوية	إجمالي التوصيات المعلقة	<12 شهرًا	12–18 شهرًا	>18 شهرًا
عالية	68	67	1	-
متوسطة	47	47	-	-
الإجمالي	***115***	***114***	***1***	**-**
واجبة الأداء في 2023 وما بعده	109	109	-	-
متأخرة	6	5	1	-

د. إصدار ونشر تقارير التدقيق الداخلي[14]

31. جرى الإفصاح بشكلٍ عام عن كل تقارير التدقيق الداخلي مقابل خطة التدقيق لعام 2022، وفقًا لقرار المجلس التنفيذي 18/2012، وتتوفر على الموقع الشبكي لنشر تقارير التدقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. (https://www.unfpa.org/internal-audit-reports-listing-page). لم ترد أي طلبات لتنقيح تقارير تدقيق الحسابات في عام 2022 من المدير التنفيذي أو البعثات الدائمة للدول الأعضاء حيث توجد المكاتب القطرية التي جرى تدقيقها.

[14] ويشير المنشور إلى تحميل تقارير تدقيق الحسابات الصادرة في صفحة تدقيق الحسابات والتحقيقات على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (https://www.unfpa.org/audit-and-investigation).

ر. في حين لم تُنشر المذكرات الاستشارية الصادرة في عام 2022، قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق نسخًا من الملاحظات إلى الإدارة العليا.

32. واستنادًا إلى نتائج العمل المنجز في تنفيذ خطة تدقيق الحسابات لعام 2022 ووفقًا *للمعايير*،[15] قام مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتقييم الآراء التي قدمها في تقارير التدقيق الداخلي للحسابات الصادرة على مستوى المشاركة وأخذها في الاعتبار عند صياغة تقييمه العام لحوكمة صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة. على الرغم من أن 33 في المائة من تقارير التدقيق الداخلي التسعة الصادرة في عام 2022 حصلت على تصنيف "مُرضٍ جزئيًّا، مع الحاجة إلى تحسين كبير" (مقارنة بـ 0 في عام 2021)، لم تقيّم أي من القضايا المحددة في التقارير (التي جرى تسليط الضوء على أكثرها انتشارًا في الأقسام الفرعية أعلاه) على أنها مهمة بما يكفي لتقويض تحقيق أهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان بشكل خطير.

VIII. أنشطة التحقيق والنتائج

33. مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مسؤول عن إجراء التحقيقات في مزاعم ارتكاب مخالفات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) *التحقيقات "الداخلية"*: سوء السلوك من قِبل موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يتراوح بين الاحتيال والفساد وصولاً إلى المضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة، والانتقام من المبلغين عن المخالفات، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وغيرها من انتهاكات الأنظمة، والقواعد، والإصدارات الإدارية أو الخاصة بالسياسة المعمول بها،

(ب) *التحقيقات "الخارجية"*: الممارسات المحظورة من قِبل المتعاقدين المستقلين، وشركاء التنفيذ، والموردين، وأطراف ثالثة أخرى، بما في ذلك الممارسات الفاسدة، والاحتيالية، وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي تلحق الضرر بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

(ج) *تحقيقات بقيادة "الأطراف الثالثة"*: يتبع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تحقيقات الاحتيال إضافة إلى الاستغلال والاعتداء الجنسيين، اللذين يتورط فيهما موظفو شركاء التنفيذ، ويجريهما شركاء التنفيذ الذين تتوفر لديهم قدرة التحقيقات الداخلية.

34. لم تتغير عملية التحقيق التي اعتمدها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، كما هو موضح سابقًا (انظر DP/FPA/2018/6، الفقرة 29)، في عام 2022. وتنطوي العملية على تلقي شكوى أو تقرير عن مخالفات، يجري فحصها على الفور لتحديد كون المسألة تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أو لا. إذا كانت المسألة تقع ضمن نطاق ولايته، يفتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قضية في مرحلة المراجعة الأولية. وإذا كانت القضية تنطوي على إحالة للانتقام من مكتب الأخلاقيات، فسيتم فتحها في الغالب على الفور في مرحلة التحقيق. تُسجل أي مسألة لم تُفتح باعتبارها حالة من قِبل مكتب خدمات التدقيق والتقييم على أنها ليست حالة. وفي مرحلة المراجعة الأولية، يحدد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق كون المسألة المبلغ عنها تشكل حالة ظاهرة *الوجاهة لارتكاب* مخالفات أو لا. إذا لم يحدث ذلك، يغلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المسألة بمذكرة إغلاق القضية، وإذا لزم الأمر، يرسل إحالة إلى المكتب المناسب لمعالجة المشكلة. إذا حدث ذلك، يفتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قضية تحقيق يجري خلالها متابعة جميع سبل التحقيق وجمع الأدلة المتاحة مثل الشهادات، أو الوثائق، أو الرقمية، أو غير ذلك. إذا قرر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، أثناء التحقيق، أنه لم يعد من الممكن استمرار وجود قضية ظاهرة ارتكاب مخالفات، أو أن الأمر لم يعد يستدعي التحقيق، يجوز لمكتب تدقيق الحسابات والتحقيقات إغلاق المسألة بمذكرة إغلاق القضية، وإذا لزم الأمر، يجوز له إرسال إحالة إلى المكتب المختص لمعالجة المشكلة. وفي نهاية عملية التحقيق الكاملة، يُبلغ كل من صاحب الشكوى وموضوع الادعاء بنتيجة التحقيق. وفي الحالات التي لا تنطوي على انتقام، إذا ثبتت صحتها، تحال المسألة إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق تقرير تحقيق، أو يحتفظ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بتقرير إغلاق التحقيق في حالة عدم إثباته. بالنسبة إلى الحالات التي تنطوي على انتقام، سواء كانت الادعاءات مدعومة بأدلة أم لا، يُعد مكتب خدمات التدقيق والتحقيق منتجات أعمال التحقيق المناسبة ويقدمها إلى مكتب الأخلاقيات.

أ. الحالات المرحّلة من عام 2021 والأعوام السابقة

35. في بداية عام 2022، نقل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أكثر من 238 حالة مفتوحة من السنوات السابقة. ومن بين هذه الحالات، كانت 165 حالة (69 في المائة) في مرحلة المراجعة الأولية و73 حالة (31 في المائة) قيد التحقيق الكامل. وتمشيًا مع التعاريف والتقارير المنسقة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، من بين القضايا المفتوحة البالغ عددها 238 قضية في بداية عام 2022، تتعلق 142 حالة (60 في المائة) بالاحتيال والمخالفات المالية، و27 حالة (11 في المائة) بسوء السلوك الجنسي (الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أو الاعتداء الجنسي، أو التحرش الجنسي)، و33 حالة (14 في المائة) تتعلق بسلوك محظور (إساءة استخدام السلطة، أو التمييز، أو التحرش في مكان العمل)، و33 حالة (14 في المائة) تتعلق بسوء سلوك/مخالفات أخرى (مثل المحسوبية، أو إساءة استخدام الامتيازات والحصانات، أو الكشف غير المصرح به) و3 حالات (1 في المائة) تتعلق بالانتقام. اعتبارًا من 1 يناير 2022، وبالإشارة إلى الفئات المنسقة، كانت الحالات المرحّلة البالغ عددها 238 حالة في مراحل مختلفة من عملية التحقيق، على النحو[16] التالي:

[15] ISPIA 2410.A1 – الرأي على مستوى المشاركة.

[16] مع تقدم الحالات الـ 238 في عام 2022، ربما تغيرت بعض ادعاءاتهم الأولية (التصنيف الذي جرى تسجيل القضية بموجبه).

(أ) ومن بين 142 حالة احتيال ومخالفات مالية، كانت 97 حالة قيد المراجعة الأولية و45 حالة قيد التحقيق الكامل،

(ب) ومن بين 27 حالة تتعلق بسوء السلوك الجنسي، كانت 16 حالة قيد المراجعة الأولية و11 حالة قيد التحقيق الكامل،

(ج) ومن بين 33 حالة تشمل سلوكًا محظورًا، كانت 26 حالة قيد المراجعة الأولية وسبع حالات قيد التحقيق الكامل،

(د) ومن بين 33 حالة تتعلق بسوء السلوك/المخالفات الأخرى، كانت 26 حالة قيد المراجعة الأولية وسبع حالات قيد التحقيق الكامل،

(ه) وكانت جميع حالات الانتقام الثلاث قيد التحقيق الكامل.

36. ويبين الشكل 2 تحليل الحالات التي جرى ترحيلها من عام 2021 والسنوات السابقة باستخدام الفئات المنسقة المذكورة أعلاه.

الشكل 2. تحليل 238 حالة مُرحّلة من عام 2021 والسنوات السابقة

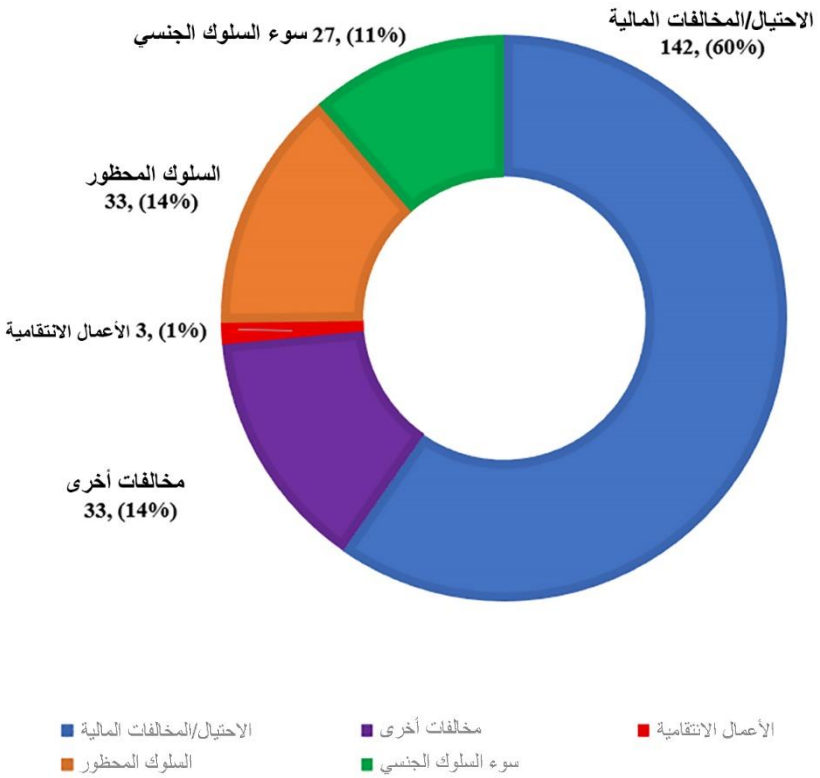

ب. القضايا الواردة في عام 2022

37. إضافة إلى 238 حالة مرحلة، سجل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ما مجموعه 327 مسألة جديدة في عام 2022. ومن بين هذه المسائل الجديدة، جرى تسجيل 161 حالة باعتبارها حالات بعد الفحص الأولي والفرز. بالنسبة إلى المسائل الـ 166 المتبقية، فتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 166 حالة جديدة بزيادة حادة عن مستويات الحالات الجديدة في 2021 (118) و2020 (116) و2019 (112).

ب. ومن بين الحالات الجديدة التي فُتحت وعددها 166 حالة، تعلقت 108 حالات بموضوعات داخلية:

(أ) ومن بين هذه الحالات الـ 108، شملت 99 حالة لموظفين من صندوق الأمم المتحدة للسكان (59 في المائة)، وشملت ست حالات (4 في المائة) لمتعاقدي الخدمات، وثلاث حالات (2 في المائة) تتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة.

38. وتتعلق سبع وخمسون حالة من أصل 166 قضية جديدة (34 في المائة) بادعاءات ضد أشخاص أو كيانات خارجية:

(أ) وشملت تلك الحالات موظفين من الشركاء المنفذين (39 حالة، 23 في المائة)، وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان السابقين (6 حالات، 4 في المائة)، والموردين (6 حالات، 4 في المائة)، والخبراء الاستشاريين (5 حالات، 3 في المائة)، وموظفًا بوكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة وقت تلقي الشكوى (حالة واحدة، <1 في المائة).

39. وبالنسبة إلى إحدى الحالات الجديدة البالغ عددها 166 حالة، لم يُعرف هل الموضوع داخلي أم خارجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ج. ومن بين الحالات الجديدة البالغ عددها 166 حالة، تتعلق 37 حالة (22 في المائة) بمسؤولين كبار حاليين وسابقين من الرتبة P-5 وما فوقها.

40. يوضح الشكل 3 والجدول 5 أدناه تحليل الحالات الجديدة المفتوحة في عام 2022 باستخدام الفئات الموحدة الجديدة لحالات التسجيل. ويعرض الملحق 5 تحليلاً أكثر تفصيلاً للحالات الجديدة المسجلة في عام 2022 حسب نوع الادعاء.

الشكل 3. تحليل 166 حالة تم تلقيها عام 2022

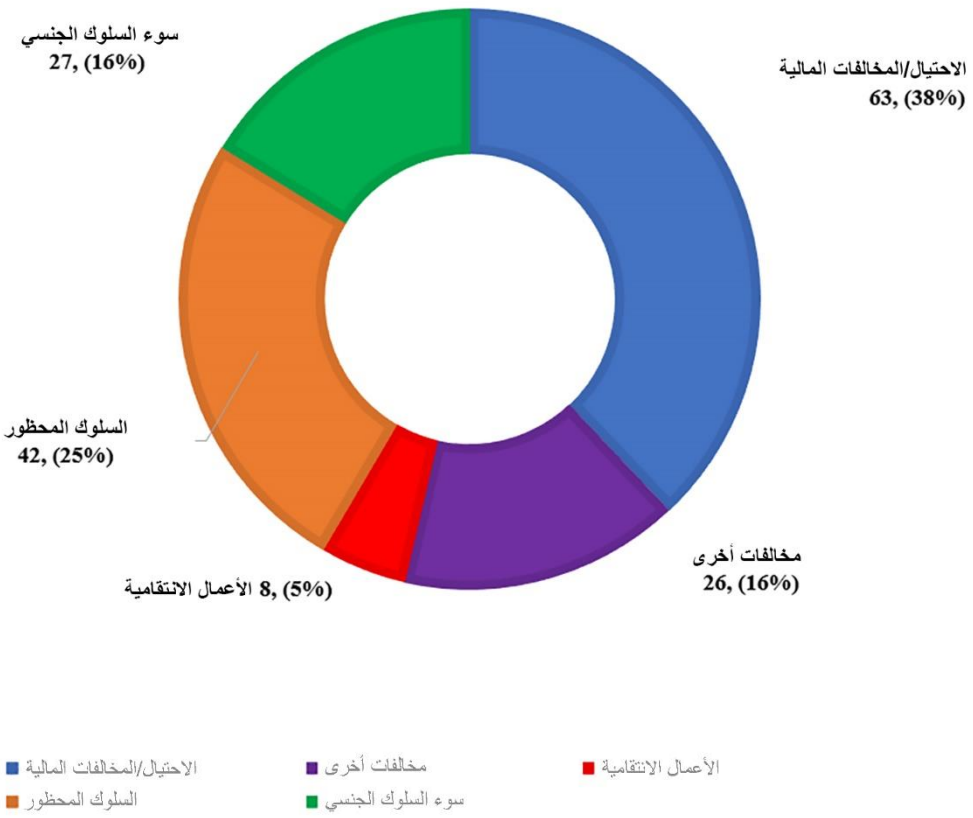

الجدول 5. فئة القضايا الواردة، حسب العام

القضايا الواردة، حسب الفئة للفترة 2019–2022				
فئة الادعاء	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الاحتيال والمخالفات المالية	62	58	45	63
السلوك المحظور	21	18	27	42
سوء السلوك الجنسي	19	23	20	27
الأعمال الانتقامية	1	1	3	8
مخالفات أخرى	9	16	23	26
الإجمالي	112	116	118	166

41. كما ذكِر أعلاه، إضافة إلى الـ 166 حالة مسجلة في عام 2022، فتح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 161 قضية غير متضمنة تقارير عن مخالفات لا تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وطلبات المشورة، وقد احتاج كل منهما إلى مزيد من المراجعة والإجراءات.[17] يشكل ذلك زيادة بنسبة 46 في المائة، مقارنة بعام 2021 (110 حالات غير مقامة)، وزيادة بنسبة 235 في المائة، مقارنةً بعام 2020 (48 حالة غير مقامة)، وزيادة 360 في المائة، مقارنةً بعام 2019 (35 حالة غير مقامة). يمكن أن تُعزى الزيادة في الحالات غير المقامة إلى فريق استقبال أفضل تنظيمًا وأكثر ملاءمة للموارد بسبب الزيادات في عدد الموظفين من المرحلة الأولية لإعادة هيكلة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق. يطبق الفريق عملية استيعاب أكثر صرامة لفحص الشكاوى بدقة، ليحدد هل تقع ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أم لا، قبل فتح القضية.

ج. قيد الحالة في المقر وحسب المنطقة

42. يوضح جدول 6 أدناه تحليل الحالات المفتوحة في عام 2022، مقارنةً بعام 2021 و2020، في المقر وحسب المنطقة.

الجدول 6. عدد القضايا الواردة التي جرى تناولها سنويًّا، في المقر الرئيسي وحسب المنطقة، على مدى السنوات الثلاث الماضية

مقر/منطقة صندوق الأمم المتحدة للسكان	2020		2021		2022	
	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد الحالات	النسبة المئوية من الإجمالي
المقر	9	8	4	3	5	3
الدول العربية	33	28	31	26	33	20
آسيا والمحيط الهادئ	23	20	14	12	42	25
شرق وجنوب إفريقيا	19	16	37	32	31	19
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	7	6	4	3	12	7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7	6	5	4	13	8
غرب ووسط إفريقيا	18	16	23	20	30	18
الإجمالي	**116**	**100**	**118**	**100**	**166**	**100**

[17] وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية 12 حالة من هذه الحالات غير المقامة إلى مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني، عند الاقتضاء .حيثما كان ذلك ممكنًا ومناسبًا، أقر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق باستلام الحالات غير المقامة وأبلغ صاحب الشكوى، إذا أمكن الاتصال به، بالقيود القضائية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

د. إجمالي عدد الحالات وإغلاق الحالة في عام 2022

43. وفي عام 2022، بلغ إجمالي عدد الحالات المعروضة على مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 404 حالات (238 حالة مرحّلة من عام 2021 والأعوام السابقة، ولم يُعَد فتح أي حالة من السنوات السابقة، و166 حالة جديدة)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 19 في المائة، مقارنة بعام 2021 (339 حالة)، وجرى إغلاق 98 حالة من أصل 404 حالات بحلول نهاية عام 2022 (انظر الجدول 7 والشكل 5 أدناه).[18]

د. ومن بين الحالات الـ 98 التي أغلِقت في نهاية عام 2022، كانت 64 حالة (65 في المائة) من الحالات المتراكمة (التي يُنظر إليها على أنها حالات وردت إلى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق قبل عام 2022). ومن بين هذه الحالات الـ 64، جرى تسجيل ست حالات (6 في المائة من إجمالي الحالات المغلقة) لأول مرة في عام 2017، وأربع حالات (4 في المائة) في عام 2018، وسبع حالات (7 في المائة) في عام 2019، و20 حالة (20 في المائة) في عام 2020، و27 حالة (28 في المائة) في عام 2021 (28 في المائة). جرى استلام أربع وثلاثين حالة (35 في المائة) من أصل 98 حالة جرى إغلاقها في عام 2022 في نفس عام الإغلاق (2022). ويعكس ارتفاع عدد الحالات، سواء الواردة أو المغلقة في عام 2022، جهود مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وإستراتيجيته في معالجة الحالات الواردة ذات الأولوية العالية لمنع تراكم الحالات في المستقبل مع معالجة الحالات المفتوحة المرحّلة من السنوات السابقة في الوقت نفسه.

الجدول 7. تحليل الحالات التي جرى تناولها في عام 2022

حالة الحالات	عدد الحالات
المرحلة، اعتبارًا من 1 يناير 2022	238
مقيدة خلال العام	166
المعاد فتحها من العام السابق	0
إجمالي الحالات خلال العام	**404**
المغلقة خلال عام 2022	99[19]
المعاد فتحها من العام الحالي	(1)
إجمالي الحالات المغلقة بحلول 31 ديسمبر عام 2022	**98**
الحالات القائمة، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022	306

44. بشكل عام، وكما هو مذكور أعلاه، جرى الانتهاء من 98 قضية بحلول نهاية عام 2022. تمثل الحالات الـ 98 انخفاضًا بنسبة 3 في المائة عن عدد الحالات المغلقة في عام 2021 (101)، وزيادة بنسبة 31 في المائة عن عام 2020 (75)، وزيادة بنسبة 180 في المائة عن عدد الحالات المغلقة في عام 2019 (35).

(أ) ومن بين الحالات الـ 98، جرى إغلاق 77 حالة من خلال مذكرات إغلاق الحالات بعد المراجعة الأولية أو قبل إجراء تحقيق كامل.[20] وقد أُحيلت ثمانٍ من هذه الحالات إلى مكتب مناسب لاتخاذ إجراء، حسب الاقتضاء،

(ب) وأُقفلت إحدى وعشرون قضية من خلال تقرير تحقيق أو تقرير إغلاق التحقيق بعد إجراء تحقيق كامل، أي بعد إخطار الموضوع، وإجراء مقابلات مع جميع الشهود المعنيين، واستعراض جميع الأدلة ذات الصلة (انظر أيضًا الشكل 6)،

(ج) ومن بين الحالات الـ 21 التي أُغلِقت بعد إجراء تحقيق كامل، كانت هناك 14 حالة (14 في المائة من مجموع الحالات المغلقة) تضمنت ادعاء واحدًا على الأقل مدعمة بأدلة وسبع حالات (7 في المائة) غير مدعومة بأدلة،

[18] جرى إغلاق تسع وتسعين (99) حالة في عام 2022، ومع ذلك، جرى إعادة فتح إحدى هذه الحالات، المسجلة في عام 2022، قبل نهاية العام، بحيث إنه في نهاية عام 2022، جرى إغلاق 98 حالة فقط.

[19] *Ibid*.

[20] بالنسبة إلى الحالات المغلقة بموجب مذكرة إغلاق الحالة، جمع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الأدلة وقرر ما يلي: (أ) عدم وقوع المسألة ضمن ولاية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، أو (ب) عدم وجود مؤشرات معقولة باحتمال حدوث المخالفة، أو (ج) عدم وجود معلومات محددة لضمان وتشكيل أساس لتحقيق رسمي، أو (د) السلوك المشكو منه لم يرتقِ إلى الحد الأدنى أو يستوفِ التعريف كما هو منصوص عليه في السياسة، أو (هـ) التحقيق لم يكن الإجراء الأكثر مناسبة، أو (و) المسألة لم تستحق إجراء تحقيق كامل.

(د) وتتعلق خمس وعشرون حالة (26 في المائة) من الحالات الـ 98 التي جرى البت فيها بمسؤولين كبار حاليين أو سابقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان (برتبة P-5 أو أعلى). وتم إثبات أربع حالات (4 في المائة من إجمالي الحالات المغلقة) من أصل 25 حالة تتعلق بكبار مسؤولي صندوق الأمم المتحدة للسكان بعد إجراء تحقيق كامل، وثلاث حالات (3 في المائة) غير مدعومة بأدلة بعد إجراء تحقيق كامل، وأغلقت 18 حالة (18 في المائة) بموجب مذكرة إغلاق الحالات.

الشكل 4. القضايا الواردة السنوية، والمرحلة، وإجمالي عدد الحالات، والحالات المغلقة، والحالات المفتوحة

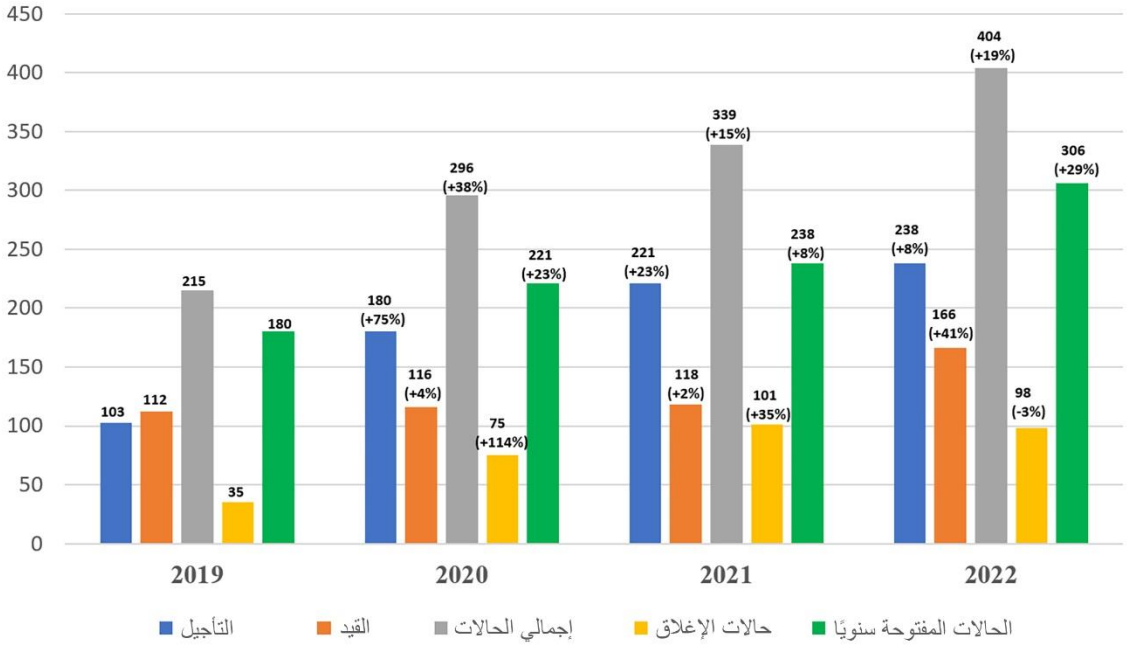

الشكل 5. عدد الحالات في نهاية عام 2022 (404 حالات)

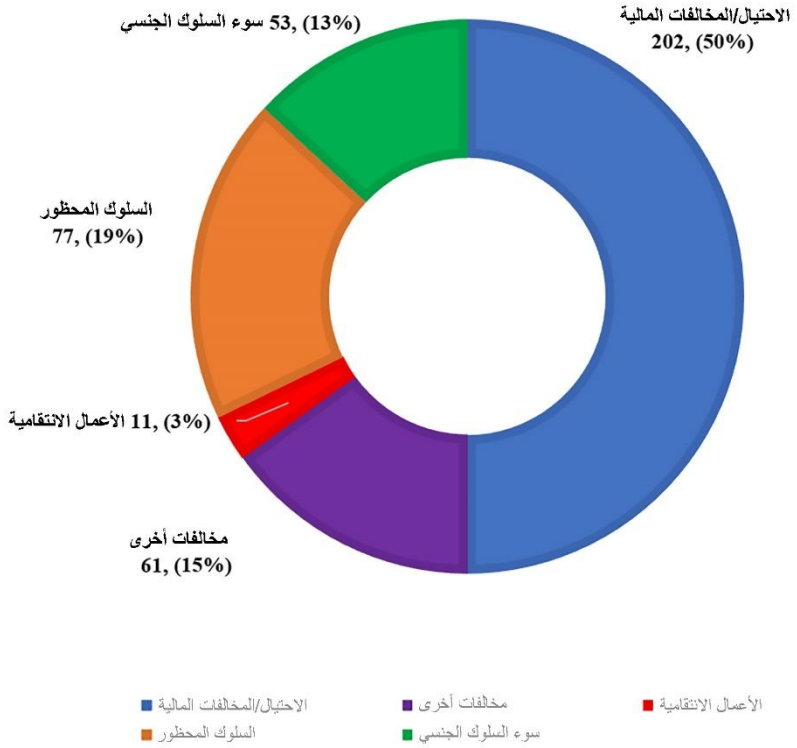

الشكل 6. تحليل الحالات المغلقة في عام 2022، حسب الفئة، وإذا ما كانت الادعاءات مثبتة أم لا

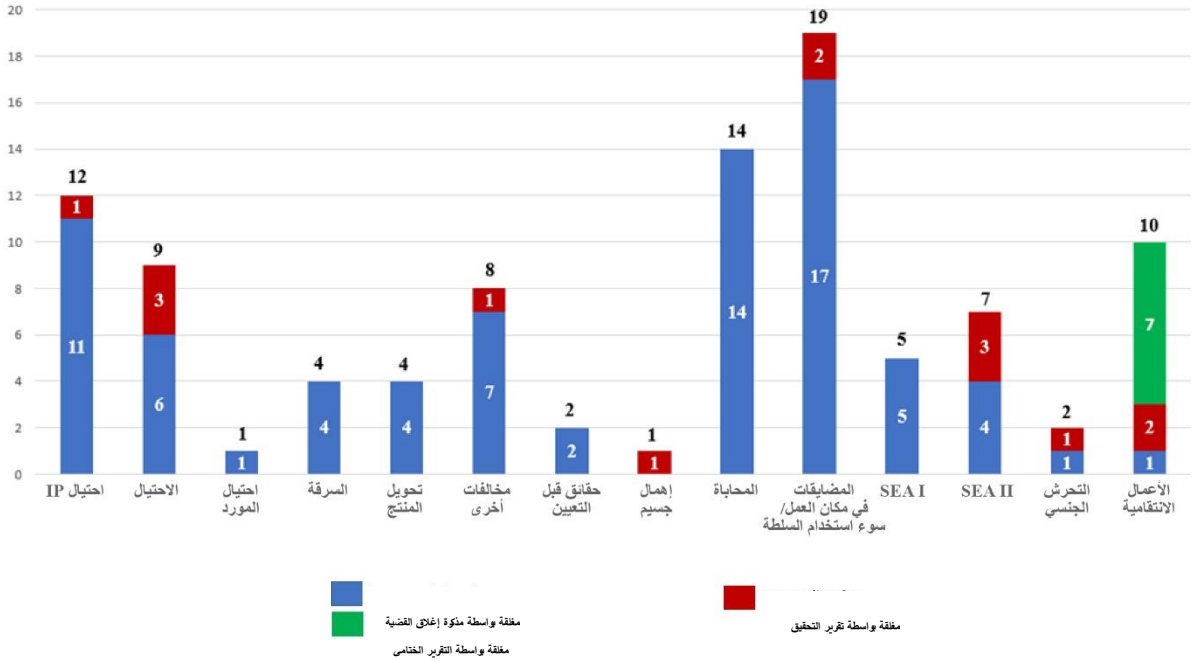

45. من الـ 21 حالة التي أُغلقت بعد التحقيق الكامل في 2022، كانت 14 حالة موثقة كليًّا أو جزئيًّا (انظر الشكل 6، الجدول 8 والتفاصيل في الملحق 4). بالنسبة إلى تحقيقات الأعمال الانتقامية، يغلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الحالة بتقديم منتَج عمل مناسب إلى مكتب الأخلاقيات لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بصرف النظر عن كون الادعاءات موثقة أو غير موثقة. في جميع الحالات الأخرى، وإذا أدى التحقيق إلى ثبوت ادعاء واحد على الأقل، يغلق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الحالة بتقديم تقرير التحقيق إلى الوحدة القانونية الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ المزيد من الإجراءات، وفي حال عدم ثبوت أي ادعاءات، تُغلق الحالة بواسطة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق عن طريق تقرير الإغلاق (انظر الشكل 7).

ه. من الـ 14 حالة الموثقة، يمكن تحليل الادعاء الرئيسي على النحو التالي:

(أ) وتتعلق معظم الحالات (خمس حالات، تمثل 36 في المائة) بالاحتيال والمخالفات المالية، التي تنقسم إلى ثلاث حالات احتيال (21 في المائة)، وحالة واحدة من الاحتيال من جانب الشركاء المنفذين (7 في المائة)، وحالة إهمال جسيم (مخالفات مالية) (7 في المائة)،

(ب) اشتمل سوء السلوك الجنسي (ست حالات، تمثل 29 في المائة) على ثلاث حالات من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (21 في المائة) وحالة واحدة تحرش جنسي (7 في المائة)،

(ج) والسلوك المحظور (حالتان، أي ما يمثل 14 في المائة) فقد شمل حالتين من حالات التحرش/إساءة استخدام السلطة،

(د) حالات الانتقام (حالتان، تمثل 14 في المائة)،

(ه) مخالفات أخرى (حالة واحدة تمثل 7 في المائة)، تضمنت ادعاءات بالكشف غير المصرح به عن المعلومات.

46. من الحالات الموثقة ذات الصلة بالمسائل المالية، كان لاثنتين منها عواقب مالية، وفي كلتا الحالتين تمكن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق من تحديد الخسارة المقدرة. وبلغت القيمة الإجمالية للحالات الموثقة التي تنطوي على خسارة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إما من خلال الممارسات الاحتيالية أو المخالفات المالية، 45,523 دولارًا أمريكيًّا.

و. في نهاية عام 2022، جرى ترحيل 306 حالات – تتعلق بالاحتيال بشكل أساسي بصندوق الأمم المتحدة للسكان (22 في المائة)، احتيال شريك التنفيذ (21 في المائة)، والتحرش في مكان العمل وإساءة استخدام السلطة (18 في المائة)، والمحسوبية (7 في المائة) إلى عام 2023 (انظر الملحق 5). يمثل ذلك زيادة بنسبة 29 في المائة في الحالات المرحلة، مقارنةً بعام 2021، نظرًا إلى أن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق استمر في التعامل مع كم كبير من الحالات المتأخرة التي تراكمت في السنوات الأخيرة بسبب زيادة تقارير سوء السلوك وقبل ظهور الأماكن الشاغرة في فرع التحقيقات.

47. ومن بين الحالات المعلقة البالغ عددها 306 حالات في نهاية العام، هناك 49 حالة تتعلق بحالات ضد كبار مسؤولي صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن بين الحالات المعلقة، 225 حالة (74 في المائة) في مرحلة المراجعة الأولية والباقي إما في مرحلة التحقيق (20 في المائة) وإما كتابة التقرير (6 في المائة). ووفقًا للتعاريف والتقارير المنسقة للصناديق والبرامج، فإن الحالات المعلقة البالغ عددها 225 حالة في مرحلة المراجعة الأولية تتعلق بالاحتيال/المخالفات المالية (55 في المائة)، والسلوك المحظور (20 في المائة)، ومخالفات أخرى (13 في المائة)، وسوء السلوك الجنسي (12 في المائة).

ز. أُغلقت الحالات التي انتهت في عام 2022، في المتوسط، في 17.4 شهرًا (من استلامها وحتى إغلاقها). وضمن هذه الحالات، أعطى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الأولوية للحالات المحددة زمنيًا والمتعلقة بالانتقام، وسوء السلوك الجنسي، والاحتيال، وسرقة مبالغ كبيرة. وبلغ متوسط عمر مجموعة الحالات المعلقة في نهاية العام القديمة، أكثر من 19.9 شهرًا، وكانت نسبة 71 في المائة منها أعلى من هدف الأشهر الستة للحالات ذات الأولوية، حيث بلغ متوسط عمرها، 26.7 شهرًا.

48. أثناء إجراء أنشطة التحقيق في عام 2022، أصدر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أربعة طلبات للحصول على إجازة إدارية ضد أربعة من موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهذا ما أدى إلى وضع ثلاثة من الموظفين في إجازة إدارية طوال مدة التحقيقات قبل نهاية العام. وأصدر أيضًا مكتب خدمات التدقيق والتحقيق إخطارين بمصادرة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأرسل 14 إخطارًا بإجراء تحقيق رسمي ضد موظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والخبراء الاستشاريين، ومقاولي الخدمات، والشركاء المنفذين.

الجدول 8. البت في الحالات المكتملة في عام 2022

نوع الإغلاق	عدد الحالات
البت في تقارير التحقيق	
(أ) مقدمة إلى الوحدة القانونية	12
(ب) مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقامية)	2
المجموع الفرعي	**14**
البت في تقارير الإغلاق	
مقدمة إلى مكتب الأخلاقيات (الأعمال الانتقامية)	7
(أ) الادعاء غير المدعوم/لم يصل السلوك إلى الحد الأدنى أو التعريف الذي تتطلبه السياسة	7
(ب) ادعاء لم يُحدد فيه أي جاني	0
المجموع الفرعي	**7**
التصرف الكامل في تقارير التحقيق والإغلاق في عام 2022	**21**
مذكرة الإغلاق (معلومات غير كافية قابلة للتنفيذ لإجراء تحقيق كامل)	**78**
الحالات المغلقة عبر مذكرة الإغلاق التي أعيد فتحها	(1)
التصرف الكامل في الحالات المغلقة في عام 2022	**98**
الإحالات/المذكرات الاستشارية إلى الإدارات الداخلية/الخارجية الأخرى	22

49. وفي وقت كتابة هذا التقرير السنوي، كانت حالة تقارير التحقيق الأربعة عشر التي قُدمت إلى الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أو مكتب الأخلاقيات، أو لجنة استعراض الشركاء المنفذين (IPRC)، أو لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على البائعين في عام 2022 على النحو التالي (انظر الجدول 8 والملحق 4 للحصول على التفاصيل):

(أ) وأُحيلت أربع حالات تتعلق بشركاء منفذين إلى لجنة استعراض الشركاء المنفذين لاتخاذ قرار بشأنها.

(i) وفي إحدى الحالات، أُرسل طلب استرداد إلى الشريك المنفذ، وقرر صندوق الأمم المتحدة للسكان كذلك عدم إشراكه في المستقبل،

(ii) وفي إحدى الحالات، وجهت لجنة استعراض الشركاء المنفذين اللوم إلى الشريك المنفذ، ويقوم المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم الشريك المنفذ لتعزيز قدرته وزيادة رصد الإجراءات اللازمة،

(iii) وفي إحدى الحالات، جرى إنهاء اتفاق الشريك المنفذ،

(iv) في إحدى الحالات، جرى إنهاء توظيف الشريك المنفذ الذي كان موضوع الدراسة من قِبل الشريك المنفذ. وألقي اللوم على الشريك المنفذ، ويدعمه المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اتخاذ التدابير التخفيفية اللازمة،

وجرى اتخاذ إجراءات تأديبية في أربع حالات تتعلق بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان:

(i) وفي إحدى الحالات، جرى إنهاء توظيف أحد الموظفين،

(ii) وفي إحدى الحالات، خسر أحد الموظفين درجة واحدة في الرتبة واتُّخذ إجراء لاسترداد مبلغ من المال من الموظف،

(iii) وفي إحدى الحالات، خسر أحد الموظفين درجة واحدة في الرتبة وتلقى لومًا كتابيًّا،

(iv) وفي إحدى الحالات، أُنهيت خدمة الموظف مقابل تعويض بدلاً من الإخطار ودون تعويض إنهاء الخدمة. وقد أُدرج اسم الموظف في قاعدة بيانات الفحص الخاصة بالأمم المتحدة "ClearCheck"،

وتستعرض الوحدة القانونية حالتين تتعلقان بموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان لاتخاذ القرار/الإجراء التنظيمي أو التأديبي المناسب،

وفي حالتين تتعلقان بنفس الموضوع، فُصل الموظف من الخدمة لأسباب غير ذات صلة أثناء العملية التأديبية. وأدرجت ملاحظة مناسبة في ملف الموظفين الخاص بالموظف،

وفي حالتين، استقال الموظفان. وأضيفت مذكرة مناسبة في ملف الموظفين الخاص بكل موظف لإنشاء سجل دائم يتعلق بهذه المسألة.

الشكل 7. تحليل الحالات المفتوحة (306)، اعتبارًا من نهاية العام، والتي سيجري ترحيلها إلى عام 2023

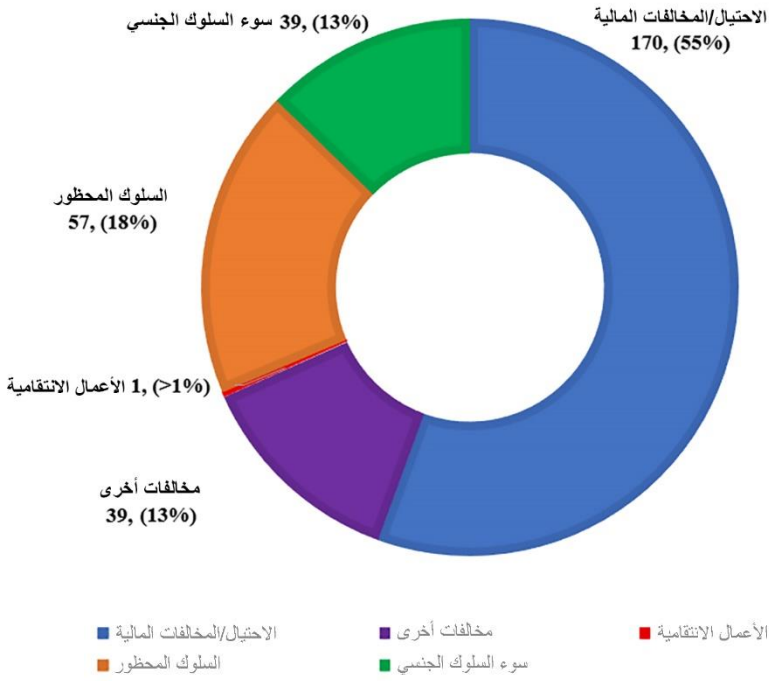

IX.خدمات استشارية بشأن المسائل المتعلقة بتدقيق الحسابات والتحقيق

50. وفقًا للميثاق ذي الصلة، قد يقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أيضًا الخدمات الاستشارية لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالقدر الذي لا يمس باستقلالية المكتب وموضوعيته. وتستند الخدمات الاستشارية المقدمة إلى معرفتها بالحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة الداخلية، والدروس المستفادة من عمليات تدقيق الحسابات والتحقيقات التي أجريت. وعند تقديم هذه الخدمات، لا يشارك مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عملية اتخاذ القرار أو يحدد الإجراءات التي ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذها.

ح. في عام 2022، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات الأعمال المتنوعة. واستمر الطلب على الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، المطلوبة بشكل أساسي على أساس مخصص، لا سيما في استعراض اتفاقات التمويل. ونظرًا إلى إمكانياته، يمكن لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق فقط استيفاء بعض الخدمات المختارة وحسب، بسبب تعدد الطلبات التي تتطلب استثمارًا كبيرًا في الوقت، لا سيما من قِبل فريق إدارة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق.

51. كانت الخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2022 على النحو التالي (يرجى الرجوع إلى الملحق 6):

(أ) *مراجعة اتفاقيات التمويل*. راجع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق 21 اتفاقية تمويل. ولا يزال هذا المجال من مجالات الخدمات يزداد تعقيدًا مع استمرار التحول من الهياكل التقليدية للاتفاقات إلى الاتفاقات غير القياسية، لا سيما فيما يتعلق بالبنود المتعلقة بالتدقيق، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، والتحقيق العام. وعلى نحو متزايد، تتطلب مراجعة اتفاقات التمويل، التي تشمل عادة عدة اجتماعات مطولة مع إحدى الجهات المانحة لإبرام اتفاق، اتباع نهج أكثر تنسيقًا واتساقًا، ليس فقط داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولكن أيضًا داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع، لا سيما بالنظر إلى الأطر الزمنية القصيرة للاستجابة؛

(ب) *السياسات والأنشطة الأخرى*. ولتحسين عمليات إدارة المخاطر في المنظمة، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أداء دوره كمراقب في لجنة السياسات وقدم مدخلات في استعراض أربع سياسات وإجراءات؛

(ج) *الدعم للإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان*. وإضافة إلى تقديم المشورة المخصصة إلى الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان عند الطلب، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مشاركته، بصفة مراقب، في مختلف اللجان، بما في ذلك اللجنة التنفيذية، ومجلس مشروع تخطيط موارد المؤسسة، ومجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللجنة التوجيهية للشؤون الإنسانية، ولجنة رصد الامتثال للرقابة، ولجنة السياسات،

(د) *الدعم العام لموظفي وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان*. تضمن ذلك طلبات المعلومات المخصصة من مختلف وحدات الأعمال، والاستجابات لطلبات المساعدة المقدمة من خلال مكتب الخدمة المتكاملة بالشركة، وتوفير البيانات الشهرية لإدراجها في لوحات مراقبة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ه) *الخدمات الاستشارية*. وقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق خدمات استشارية في الفترة التي سبقت وأثناء تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد وأصدر سبع مذكرات استشارية للإدارة في هذا الصدد. وحضرت مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق *بالنيابة* ورئيس الوحدة ذات الصلة جميع اجتماعات مجلس مشروع تخطيط موارد المؤسسات خلال العام،

(و) *تقييمات صندوق الأمم المتحدة للسكان من قبل أطراف خارجية*. في عام 2022، قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مدخلات في المراجعات أو التقييمات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة والمبادرات الأخرى، مثل خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعام 2022 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Gender SWAP)، وإعداد تقارير البصمة الكربونية،

(ز) *الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي*. وواصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، ولا سيما فرع التحقيقات، تقديم الدعم التدريبي للإدارة وشارك في استعراض البنود المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي في اتفاقات الجهات المانحة. تابع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التنسيق الداخلي والمشترك بين الوكالات فيما يتعلق بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق (UN-RIS). وكجزء من أنشطة التحقيق، واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التوصية بإدراج مواضيع في برنامج "ClearCheck" للحالات المثبتة للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي،

(ح) *الدروس المستفادة من التحقيقات*. كجزء من أنشطة التحقيق التي أجريت في عام 2022، قدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المشورة إلى شُعب، وفروع، ومكاتب قطرية محددة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لزيادة حماية سمعة صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرامجه وصناديقه والمستفيدين منه وموظفيه. وشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تدابير لمنع إعادة توظيف موظفين معينين أو خبراء استشاريين ثبت ارتكابهم مخالفات، والاتصالات على نطاق المكتب من الإدارة بشأن القنوات المتاحة للإبلاغ عن المخالفات، والتدابير المخصصة أو المؤقتة لحماية المستفيدين، والضحايا، والموظفين أثناء التحقيق، وتنفيذ ضوابط لحماية أصول المنظمة أو أموالها.

X.الإشراف على ومراقبة وتنسيق أنشطة التدقيق والتحقيق

أ. المراقبة والتنسيق والتشاور الداخلي

52. أشرفت اللجنة الاستشارية المعنية بالإشراف بانتظام على أعمال مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عام 2022. وواصلت اللجنة تقديم المشورة للمديرة التنفيذية للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالمساءلة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والإدارة المالية وإعداد التقارير، وعملية الرقابة الائتمانية، بما في ذلك مسائل التدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي، ووظائف التحقيق والتقييم، والأخلاقيات. في عام 2022، قدمت اللجنة الاستشارية للرقابة المشورة إلى مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق *بالنيابة* بشأن عدة مسائل: (أ) المرحلة الأولى من إعادة هيكلة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، بما في ذلك كيفية مواصلة تحسين الهيكل التنظيمي الجديد، و(ب) تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي في عام 2022، ولا سيما تلك المتعلقة بالتقرير المتعلق بـ "تقييم استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان"، و(ج) معالجة الادعاءات الموجهة ضد الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان أو التحقيقات التي تجريها، بما في ذلك أولئك الذين وظفهم الأمين العام للأمم المتحدة، وأولئك الذين يشاركون بشكل وثيق في تسيير أعمال مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، ومديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق وموظفو مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، و(د) السلطة المفوضة من المدير التنفيذي إلى مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في تعيين الاستشاريين وشركات الخدمات المهنية، و(هـ) مراجعة وتقديم المشورة بشأن خطة العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2022 وتنفيذها، و(و) ميزانية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، و(ز) التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق المقدم إلى المجلس التنفيذي. تمشيًا مع السنوات السابقة، تلقت اللجنة الاستشارية للرقابة جميع تقارير التدقيق الصادرة عن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في عام 2022.

ب. نسق مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لزيادة تغطية التدقيق، وتجنب مضاعفة الجهود، وتحديد نطاق الاعتماد الذي وضعه لأعمال التدقيق الداخلي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق. عند إجراء تقييم المخاطر السنوي كأساس لإعداد خطة عمل التدقيق الداخلي والجداول لعام 2022، نسق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وأخذ في الاعتبار الأنشطة المقررة للمجلس ونتائج أعمال التدقيق الخارجي. في نوفمبر 2022، كان مكتب خدمات التدقيق والتحقيق موضوع مراجعة من قِبل مجلس مدققي الأمم المتحدة كجزء من مراجعته المؤقتة للبيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2022. وأصدر مجلس مراجعي الحسابات توصيات التدقيق التي استجاب لها مكتب خدمات التدقيق والتحقيق ووضع خطط عمل لمعالجة التوصيات. إضافة إلى أنه جرت مشاركة كل تقارير التدقيق الصادرة في 2022 مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وعُقدت مشاورات، عن طريق الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية بخصوص مسائل ذات اهتمام مشترك وقضايا مهمة نتجت عن أعمال التدقيق والتحقيق.

53. كعضو مراقب في لجنة مراقبة الامتثال والرقابة، قام مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بصفةٍ دورية بالمراجعة والتحقق من تنفيذ الإدارة لكل توصيات التدقيق الداخلي بكفاءة وفي الوقت المناسب وقام بإغلاقها، عند الاقتضاء. أدى حضور مديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، بحكم منصبها، للاجتماعات الشهرية للجنة مراقبة الامتثال والرقابة طوال عام 2022 إلى المساعدة في المراجعة المناسبة للتقدم الذي حققته الإدارة في تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي وتقديم المشورة، عند الاقتضاء، بخصوص كيفية تنفيذ التوصيات بفاعلية وفي الوقت المناسب. وقام مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بدوره في التحقق من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في التقارير السابقة، من أجل إغلاقها.

ج. كعضو في "الفريق العامل المعني بالنزاهة" (المعروفة سابقًا باسم "عائلة النزاهة")، عمل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق عن كثب وتعاون في عمله مع مكاتب الصندوق المعنية الأخرى، مثل مكتب الشؤون القانونية، ووحدة الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي، ومكتب الأخلاقيات، وقسم الموارد البشرية، ومكتب المدير التنفيذي، حسب الاقتضاء.

ب. التنسيق والتشاور الخارجي

54. في 2022، استمر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في مشاركته في الأنشطة بين الوكالات والاجتماعات الخاصة بالتدقيق الداخلي. ساهم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في مشاركة الممارسات والتجارب بين خدمات التدقيق الداخلي بمنظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة مثل ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التدقيق الداخلي (UN-RIAS وRIAS)، فضلاً على المشاركة في المؤتمر السنوي للمفوضية الأوروبية لخدمة التدقيق الداخلي لعام 2022.

د. وبالمثل، ظل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق نشطًا في العديد من الأنشطة والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل التحقيق، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات ممثلي خدمات التحقيق في الأمم المتحدة (UN-RIS)، والأفرقة العاملة التي عقدها ممثلو خدمات التحقيق في الأمم المتحدة والتي ركزت على اجتماعات محددة. والاجتماعات مع المؤسسات المالية الدولية ومؤتمر المحققين الدوليين. وقد واصل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المشاركة بنشاط في الأنشطة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي، والطب الشرعي الرقمي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، صياغة ورقات موقف بشأن مواضيع تحقيق محددة ذات اهتمام مشترك.

XI.التقدم المحرز في المسارات والتوصيات المحددة لتنفيذها في عام 2022

55. يضمن التقرير السنوي لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2021 الذي جرى تقديمه في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو 2022 اقتراحات للمضي قدمًا في تحسين الخدمات، ومعالجة التوصيات وفرص التحسين من تقييم الجودة الخارجي لعام 2021 لوظيفة التدقيق الداخلي واعتماد الممارسات الجيدة في أداء الخدمات. وفيما يلي التقدم المحرز، حتى الآن، في تنفيذ المقترحات:

(أ) نشر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أربع مهام تدقيق في أوائل عام 2023، قبل المراجعة من قِبل اللجنة الاستشارية للرقابة وموافقة المدير التنفيذي على خطة التدقيق الداخلي لعام 2023. صُنِّفت الكيانات التي جرى تدقيقها في أوائل عام 2023 على أنها "عالية المخاطر" في تقييم المخاطر لعام 2023، ومن ثم جرى تضمينها في الخطة المتجددة لمدة أربع سنوات (2023-2026)، كما هو مقرر للتدقيق في عام 2023،[21]

(ب) أنشأ مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في أواخر نوفمبر 2022 وحدة برنامج ضمان الجودة والتحسين، التي أصبحت تعمل بكامل طاقتها في يناير 2023. وهي مسؤولة عن: ضمان إعداد جميع النتائج، مثل برامج وخطط وتقارير التدقيق، بما يتفق مع المعايير المهنية المعمول بها، ووضع إجراءات ونماذج تشغيل موحدة، وتنسيق عمل الاستشاريين الخارجيين لضمان الجودة، وإعداد التقارير السنوية وغيرها من التقارير التي يتعين على مكتب خدمات التدقيق والتحقيق تقديمها إلى هيئات الرقابة، وتنسيق عمل مكتب خدمات التدقيق والتحقيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

(ج) شرط إجراء تقييم خارجي للجودة لوظيفة التدقيق الداخلي كل خمس سنوات – يجري الوفاء بالامتثال الكامل من خلال تقييم الجودة الخارجي لعام 2021 من قِبل معهد المدققين الداخليين،

(د) إصدار تقارير التدقيق الداخلي في الوقت المناسب – تطوير إجراءات التشغيل الموحدة ونماذج التقارير الجديدة، وتوظيف محرري تقارير محترفين،

(ه) التقييمات الداخلية الدورية، التي سيُبلغ نتائجها إلى اللجنة الاستشارية للرقابة والمدير التنفيذي والمجلس التنفيذي، جرت مقابلتها جزئيًّا من خلال المناقشات مع اللجنة الاستشارية للرقابة. جرى التخطيط لأول تقييم داخلي كامل لعام 2023،

(و) الإنجازات الرئيسية التي تحققت في بدء التواصل، والتنسيق، والتعاون بشكل أفضل بين فرعي التدقيق الداخلي والتحقيق،

(ز) استأنف مكتب خدمات التدقيق والتحقيق رحلات بعثات التحقيق في عام 2022، بعد توقف مؤقت في عام 2021. وأرسل فرع التحقيقات بعثات تحقيق إلى أربعة مكاتب قطرية خلال العام. وشملت هذه البعثات خمسة محققين من مكتب خدمات التدقيق والتحقيق و29 يومًا من أنشطة التحقيق على المستوى الميداني،

(ح) ولتعزيز عمله الاستقصائي، تابع مكتب خدمات التدقيق والتحقيق طلبه منذ فترة طويلة إلى إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان للوصول المباشر إلى نظم بيانات الموارد البشرية الهامة داخل المنظمة. وفي إطار هذه العملية، التمس مكتب خدمات التدقيق والتحقيق رأي الوحدة القانونية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي أكدت حق الوصول كجزء من الوصول الحر وغير المقيد لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق إلى جميع سجلات صندوق الأمم المتحدة للسكان. بناءً على موافقة مدير شعبة الموارد البشرية، جرت الموافقة على الطلب من قِبل المدير التنفيذي في أبريل 2023،

[21] تدقيق المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في كمبوديا، وكوت ديفوار، وأثيوبيا، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي.

(ط) بناءً على توصية لجنة إدارة الموارد، وافق المدير التنفيذي في أبريل 2023[22] على ترحيل أرصدة الميزانية غير المنفقة البالغة 2.1 مليون دولار في الفترة من 2022 إلى 2023. ستُستخدم الأموال لإنشاء 11 وظيفة مؤقتة للمرحلة الثانية من إعادة هيكلة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق لسد الفترة التي تسبق مراجعة منتصف المدة للميزانية المؤسسية، 2022-2025، في يونيو 2024. إضافة إلى ذلك، تضمنت موافقة المدير التنفيذي 2.7 مليون دولار لتمويل الوظائف المؤقتة في عام 2024.[23] وبعد عام 2024، ورهنًا بإجمالي الموارد المتاحة، ستُقترح احتياجات تمويل هذه الوظائف على المجلس التنفيذي لإضفاء الطابع الرسمي عليها أو تنظيمها خلال استعراض منتصف المدة. مبادرات إعادة الهيكلة الرئيسية هي كما يلي:

(i) تعزيز قدرة مكتب المدير للتمكين من الإشراف بشكل أوثق وأكثر ملاءمة على مختلف الوحدات في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، وزيادة كفاءة أداء مسؤوليات المكتب، ولا سيما في تقديم المشورة للإدارة، والمشاركة في مختلف اللجان كمراقبين، وإنجاز التقارير، والمذكرات والمدونات، وإصدارها في الوقت المناسب،

(ii) إعادة تنظيم الدعم المالي والإداري الحالي للمكتب لتبسيط الخدمات وتحسين الموارد وجعلها أكثر ملاءمة لنموذج أعمال مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، على أساس قياس الوظيفة مقارنة بالوظائف الأخرى التي تدعم هيئات الرقابة المماثلة في منظمات الأمم المتحدة،

(iii) تعزيز ملاك الموظفين التكميلي في وحدة ضمان الجودة، والسياسة، والإبلاغ، وفرع التدقيق الداخلي للحسابات وفرع التحقيقات.

XII. نظرة عامة على خطط العمل السنوية لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق لعام 2023

أ. خطة عمل التدقيق الداخلي

56. وضِعت خطة عمل متجددة للتدقيق الداخلي مدتها أربع سنوات للمكاتب القطرية والمقر وعمليات الأعمال المؤسسية في عام 2022 للفترة 2022-2025. كما كان متصورًا وقت إعدادها، تمت مراجعة خطة عمل التدقيق المتجددة وتحديثها في عام 2023، بناءً على نتائج عملية تقييم المخاطر السنوية التي أجريت في أواخر ديسمبر 2022 واكتملت في يناير 2023. الخطة المتجددة المحدثة لمدة أربع سنوات هي للفترة 2023-2026 وتشكل الأساس لخطة عمل التدقيق لعام 2023.

ه. تتضمن خطة العمل السنوية للتدقيق الداخلي لعام 2023 عدد 33 مهمة، بما في ذلك 13 مهمة جرى ترحيلها اعتبارًا من عام 2022 و20 مهمة تدقيق جديدة. يضع مزيج الالتزامات في خطط 2023 (الخطة السنوية والخطة المتجددة لمدة أربع سنوات) في الاعتبار ما يلي:

(أ) إستراتيجية جديدة للتدقيق الداخلي، قيد الإعداد حاليًّا، تحدد طرق العمل الجديدة،

(ب) الإجراءات الجديدة المعتمدة في تقييم المخاطر لعام 2023، وفي صياغة الخطة المتجددة لمدة أربع سنوات وخطة العمل السنوية،

(ج) النشر المبكر لبعثات مراجعة الحسابات قبل موافقة المدير التنفيذي على خطة عمل التدقيق لعام 2023،

(د) اعتماد المزيد من التخطيط الفعال وإجراء مهام التدقيق،

(ه) الاستفادة من الموظفين والخدمات الاستشارية المتاحة، لا سيما مع التفويض الأخير للسلطة من قِبل المدير التنفيذي لمديرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق في تعيين الاستشاريين،

(و) إشراك الاستشاريين من التخطيط إلى تنفيذ مهام التدقيق،

(ز) زيادة فعالية استخدام موارد الميزانية، لا سيما مع ترحيل الميزانيات غير المستخدمة للسنوات السابقة خلال أربع سنوات،

(ح) وضع الصيغة النهائية لمشروع إجراءات التشغيل الموحدة وتنقيح دليل التدقيق الداخلي،

(ط) برنامج محسن لضمان الجودة وتحسينها سيشمل المزيد من الخيارات الإستراتيجية لبرامج التدريب المهني المطلوبة لإدارة أداء أكثر كفاءة للموظفين.

[22] يمكن تقديم الوفورات المحققة من السنوات السابقة لفترة أربع سنوات من الميزانية المتكاملة الحالية في السنة التالية أو السنوات التالية إذا كان ذلك ضمن مخصصات الميزانية الإجمالية لفترة السنوات الأربع من الميزانية المتكاملة المعتمدة.يخضع تقديم الوفورات عبر السنوات لتوفر الأموال بشكل عام ويتطلب تقديمها إلى لجنة إدارة الموارد للموافقة عليها.

[23] وعملاً بمقرر المجلس التنفيذي المنبثق عن استعراض استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، صدرت سياسة منقحة لإدارة الموارد المؤسسية في 2 نوفمبر 2022، تتيح، في ضوء استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، تقديم الوفورات المحققة من السنوات السابقة لفترة أربع سنوات للميزانية المتكاملة الحالية في العام المقبل أو السنوات التالية ما دام ذلك ضمن مخصصات الميزانية الإجمالية لفترة السنوات الأربع من الميزانية المتكاملة المعتمدة.

ب. خطة عمل التحقيق

57. في عام 2023، سيركز فرع التحقيقات في مكتب خدمات التدقيق والتحقيق جهوده في أربعة مجالات عمل وأهداف يجب تحقيقها بحلول 31 ديسمبر 2023: (أ) الحد من تراكم الحالات وتسريع عمليات تقييم الحالات، و(ب) تشغيل وحدة الاستيعاب والسياسات والإبلاغ، و(ج) تحديث أدوات وممارسات التحقيق، و(د) تدوين نهج مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، في التحقيق في سوء السلوك الجنسي.

و. هذه الأهداف، الموضحة أدناه، ليست أهدافًا فردية متميزة للفرع وحسب ولكنها أيضًا يعزز بعضها بعضًا. من المتوقع أن يؤدي العمل على كل هدف إلى تيسير إنجاز الأهداف الأخرى. وتستند الأهداف إلى حجم الحالات الحالي، وحالة التوظيف، والأولويات التنظيمية والتوجه الإستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والممارسات والمعايير المتطورة في التحقيقات الدولية.

(أ) *الحد من تراكم الحالات وتسريع تقييم الحالة*. خفض عدد الحالات المتراكمة (المُعرَّفة بأنها الحالات الواردة في عام 2020 أو السنوات السابقة التي لا تزال قيد التقييم أو التحقيق) بنسبة 50 في المائة (55 حالة)، مع منح الأولوية لإغلاق جميع الحالات من 2017 إلى 2018، وإغلاق ما مجموعه 150 قضية جديدة أو قديمة بحلول 31 ديسمبر 2023،

(ب) *تفعيل وحدة الاستيعاب والسياسات والإبلاغ التابعة لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق (وحدة الاستيعاب)*. وضع اللمسات الأخيرة على هيكل وحدة الاستيعاب ومسؤولياتها وإصدار المبادئ التوجيهية لتلقي الشكاوى، والفرز، والتحقيق بحلول 30 يونيو 2023،

(ج) *تحديث أدوات وممارسات تحقيق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق*. إصدار إجراءات التشغيل الموحدة المعمول بها واقتناء أدوات التحقيق الرئيسية، بما في ذلك إصدار دليل العمل الخاص بحالات مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المنقح بحلول 30 سبتمبر 2023،

(د) *تدوين نهج التحقيق في سوء السلوك الجنسي*. إصدار إستراتيجية تحقيق تركز على الناجين وإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالتحقيق ذات الصلة للتسجيل، والاعتبارات الخاصة، والإبلاغ في حالات سوء السلوك الجنسي بحلول 31 ديسمبر 2023،

(ه) *تقييم الجودة الخارجي لوظيفة التحقيق*. وتجري حاليًّا مناقشة شراء خدمات طرف ثالث لإجراء التقييم مع وحدة إدارة سلسلة الإمداد التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

XIII. سبل المضي قدمًا

58. وفي سبل المضي قدمًا، لا يزال التحقيق يشكل مصدر قلق رئيسيًّا، بالنظر إلى عبء الحالات المتزايد باستمرار. ولا يزال توقع تكثيف المعالجة السريعة للحالات التي تزداد تعقيدًا، مع احترام الإجراءات القانونية والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية المتزايدة. يقدّر مكتب خدمات التدقيق والتحقيق الموارد البشرية الإضافية التي جرى نشرها في فرع التحقيقات في المرحلة الأولى من إعادة هيكلة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، التي جرت في عام 2022، ويتطلع إلى موارد إضافية من خلال استخدام الأرصدة غير المنفقة (2.1 مليون دولار) التي سترحّل من عام 2022 إلى عام 2023.

ز. وفيما يتعلق بالتدقيق الداخلي، يرى مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أنه يمكن تقصير دورات المراجعة الداخلية الحالية لتحقيق تغطية أكبر لعالم تدقيق صندوق الأمم المتحدة للسكان.

59. ولزيادة تعزيز خدماته، يقترح مكتب خدمات التدقيق والتحقيق المبادرات التالية التي لا تهدف فقط إلى تحقيق مكاسب ملموسة في الفعالية والكفاءة، ولكن أيضًا إلى تقديم رؤية طويلة الأجل لكيفية مواءمة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق بشكل أفضل مع الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025، ونموذج الأعمال المتطور لصندوق الأمم المتحدة للسكان:

(أ) متابعة الإجراءات قيد النظر أو التنفيذ من قِبل الإدارة لتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالتقرير عن "تقييم استقلالية مكتب خدمات التدقيق والتحقيق التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان"، المقدم في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2022،

(ب) التقييم المستمر لقدرة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق على مواءمة نفسه مع الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان،

(ج) تعزيز الطرائق الحالية لتقديم التقارير إلى الإدارة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاستشارية للرقابة، والمجلس التنفيذي،

(د) تحسين علاقات العمل مع كيانات الرقابة الأخرى (مجلس مدققي الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيويورك، ووحدة التفتيش المشتركة، وغيرها)، والمجموعات المهنية للتدقيق والتحقيق داخل منظومة الأمم المتحدة والشبكة الأوسع من المهنيين (فريق التدقيق الداخلي والتحقيقات، ومعهد مراجعي الحسابات الداخليين، وغيرهما)،

(ه) استكمال مراجعة ميثاق مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، وهي عملية بدأت في عام 2022،

(و) وضع إستراتيجيات التدقيق الداخلي والتحقيق المصممة لزيادة تغطية الضمان وتحسين استخدام الموارد المالية والبشرية المخصصة لمكتب خدمات التدقيق والتحقيق،

(ز) تقديم أساليب مرنة للتدقيق، كجزء من إستراتيجية التدقيق الداخلي الجديدة (مثل التدقيق المختلط، وعمليات التدقيق ذات النطاق المحدود، والمراجعات المكتبية، وإمكانية إعادة إدخال عملية تدقيق ومراقبة عن بُعد مُجدَّدة، بمجرد إنشاء نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد بالكامل). وسيجري مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أيضًا عمليات تدقيق مستهدفة متتالية للمكاتب القطرية ذات المخاطر المنخفضة،

(ح) تحديث دليل التدقيق الداخلي الحالي ليعكس الممارسات الحالية والتطوير المستمر لإجراءات التشغيل الموحدة ونماذج التقارير لتحقيق الكفاءات،

(ط) تحقيق الاستخدام الأمثل لأداة إدارة التدقيق المستخدمة حاليًّا، من خلال الحصول على تراخيص إضافية للاستخدام المباشر من قِبل مستشاري التدقيق الداخلي، وهو إجراء يمكن أن يقلل بشكل كبير من الوقت الذي يستثمره قادة فرق التدقيق في وضع اللمسات الأخيرة على المشاركة، وفي نهاية المطاف، ضمان حسن توقيت صياغة التقارير،

(ي) الاستمرار في تعزيز فِرق التدقيق من خلال توظيف استشاريين متخصصين ذوي خبرة يمكنهم تولي المهام من بدايتها إلى نهايتها،

(ك) تيسير إعداد وإصدار تقارير التدقيق والتحقيق في الوقت المناسب من خلال زيادة تبسيط عمليات إعداد التقارير وعلاقات ضمان الجودة وتوظيف محرري تقارير محترفين كخبراء استشاريين،

(ل) تبسيط إجراءات التحقيق الحالية وزيادة تعزيز نهج الفرز، حسب الاقتضاء.

60. يود مكتب خدمات التدقيق والتحقيق أن يشكر المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والإدارة العليا والموظفين الذين ساعدوه وتعاونوا معه طوال عام 2022. ويقدم مكتب خدمات التدقيق والتحقيق شكره إلى اللجنة الاستشارية للرقابة على دعمه المستمر، الذي مكّن مكتب خدمات التدقيق والتحقيق من تنفيذ ولايته بنجاح في عام 2022.

ح. من خلال استجابتها لتقارير ومشورة مكتب خدمات التدقيق والتحقيق، استمرت إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في إظهار التزامها في 2022، بالفعالية المتزايدة للحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.